

المحاضر الرسمية

الجمعية العامة



الدورة الرابعة والستون

اللجنة الأولى

الجلسة ١١

الخميس ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد خوسيه لويس كانسيلا (أوروغواي)

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/١٥.

بنود جدول الأعمال ٨٦ إلى ١٠٣ (تابع)

مناقشة مواضيعية لبنود جدول الأعمال وعرض لجميع مشاريع القرارات المقدمة في إطار بنود جدول الأعمال المتعلقة بترع السلاح والأمن الدولي والنظر فيها

الرئيس (تكلم بالإسبانية): قبل أن نبدأ، أود أن أبلغ الوفود بأنه حتى بداية هذه الجلسة، تلقت الأمانة العامة ٣٤ مشروع قرار ومشروع مقرر. وأحضر جميع الوفود على تقديم مشاريعها قبل انتهاء الموعد النهائي الذي تم تمديده لتقديم مشاريع القرارات، وهو الساعة ١٨/٠٠ من هذا اليوم. أما بالنسبة للوفود التي تود أن تشارك في تقديم مشاريع قرارات، فستتوفر لدى الأمانة العامة لائحة للتوقيع عليها في قاعة الاجتماع في الأسبوع المقبل.

نواصل الآن مناقشتنا المواضيعية بشأن مسألة نزع السلاح النووي، بما في ذلك عرض مشاريع القرارات.

السيد الشيخ (الإمارات العربية المتحدة): سيدي الرئيس، إن انتهاج سياسات الردع النووي، وامتلاك

الترسانات النووية لا يؤدي إلى ضمان الأمن والاستقرار لأي من الدول، بل هي وسيلة لتعميق بؤر التوتر الدائم وخلق حالة من سباق التسلح الاستراتيجي بأنواعه، مما يؤدي إلى خلق عالم غير آمن يسوده القلق.

إن دولة الإمارات التي انضمت إلى معاهدة حظر الانتشار النووي عام ١٩٩٥، وصادقت على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية في عام ٢٠٠٠، تؤكد على موقفها المبدئي الثابت والداعي إلى ضرورة تعزيز الجهود الدولية الرامية إلى القضاء التدريجي، ومن ثم التام، على جميع الأسلحة النووية، وتأمين نظام عدم الانتشار من خلال التقيد الصارم بالحظر الشامل على جميع التجارب النووية، بما فيها التفجيرية. وأيضاً وقف جميع مساعي التطوير النوعي لهذا النوع من الأسلحة الخطيرة. كذلك رحبنا بقرار مجلس الأمن ١٨٨٧ (٢٠٠٩) الصادر عن قمة مجلس الأمن الأخيرة بشأن عدم الانتشار ونزع السلاح النووي، وما صاحبه من تطورات إيجابية جديدة بهذا الشأن، تمثل أهمها في مبادرة تخفيض الرؤوس النووية لدى الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الروسي. نتمنى بأن تتواصل هذه الجهود حتى تحقق

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-506. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.



القريب العاجل، وأيضا حث الدول التي لم تصدّق بعد على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية على أن تفعل ذلك في القريب العاجل وبما يسهل عملية دخول هذه المعاهدة حيز النفاذ.

رابعا، ضرورة العمل نحو وضع صك دولي غير مشروط يكفل الضمانات الأمنية للدول غير الحائزة على الأسلحة النووية وعدم تعرضها لأي تهديد أو مخاطر ناجمة عن استخدام الترسانات النووية القائمة ضدها.

خامسا، إعادة التركيز على الدور الأساسي الذي تضطلع به الوكالة الدولية للطاقة الذرية باعتبارها الجهاز الدولي الوحيد المخول برفض وضبط النشاطات والبرامج النووية للدول وحل المسائل العالقة المتصلة بها.

سادسا وأخيرا، التأكيد على أحقية الدول النامية في ممارسة حقها الشرعي في الحصول على التكنولوجيات النووية المستخدمة في الأغراض السلمية المدنية، تحت رقابة الوكالة الدولية للطاقة الذرية، استنادا إلى ما نصت عليه المادة الرابعة من معاهدة عدم الانتشار في هذا الخصوص. وفي هذا المجال أصدرت دولة الإمارات العربية المتحدة مؤخرا قانونا بشأن الاستعمالات السلمية للطاقة النووية ينظم معايير برنامجها النووي، الذي سيتم تنفيذه في ظل الدعم الدولي وتحت إشراف الوكالة الدولية للطاقة الذرية، من أجل الاستفادة المأمونة من الطاقة النووية للأغراض السلمية، كمجالات توليد الطاقة وتطوير الخدمات الطبية والصناعية بشفافية تامة لا تضر بالبيئة والسلامة العامة، وهو ما يؤهله أن يصبح برنامجا نموذجيا لامتلاك الطاقة النووية للأغراض السلمية.

السيد لارسن (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالإنكليزية): أود اليوم أن أطرح آراء الولايات المتحدة حول نزع السلاح النووي. وسأقدم وصفا لنهجنا الأساسي

الإزالة الكاملة والنهائية لهذه الأسلحة. كما نأمل أن توجه هذه الجهود نحو تشجيع جميع الدول الأخرى الحائزة للترسانة النووية إلى التخلي عنها لإنهاء السباق على التسلح النووي وإقامة عالم خالٍ من الأسلحة النووية.

إن وفد دولة الإمارات إذ يحدد موقفه الثابت من مسألة القضاء التام على جميع الأسلحة النووية في العالم، يدعو جميع الدول النووية إلى العمل وبشكل إيجابي نحو تحقيق أهداف نزع السلاح وحظر التجارب النووية، بما في ذلك تنفيذ الخطوات الثلاث عشرة المتفق عليها في المؤتمر السادس المعني باستعراض هذه المعاهدة، والترتيبات والمبادئ الأخرى المتفق عليها لتحقيق عدم الانتشار ونزع السلاح الاستراتيجي وفي مقدمته السلاح النووي، معربين في هذا الصدد عن تطلعنا إلى نجاح المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠١٠ للدول الأطراف في معاهدة عدم الانتشار، بما يساهم في تعزيز عالمية المعاهدة وتطبيقها الكامل، خصوصا فيما يتعلق بنتائج مؤتمري ١٩٩٥ و ٢٠٠٠. كما نؤكد في هذا السياق على: أولا، ضرورة الاستناد إلى أسس القانون الدولي ومبدأ تعددية الأطراف، وعدم ازدواجية المعايير عند تطبيق المعاهدات والاتفاقيات المتعلقة بنزع السلاح الاستراتيجي.

ثانيا، التطبيق التام والمتوازن لجميع بنود معاهدة نزع السلاح، فضلا عن تحقيق توازن بين نزع السلاح وعدم الانتشار، الأمر الذي يتطلب، على سبيل الأولوية، دخول الدول النووية كافة في مفاوضات عاجلة وجادة تهدف إلى التخفيف التدريجي لترساناتها النووية القائمة وتحويلها إلى الأغراض السلمية، وفقا لإطار زمني محدد، استنادا إلى المادة السادسة من المعاهدة.

ثالثا، إعادة التأكيد على عالمية وشمولية معاهدة عدم الانتشار، وهو ما يتطلب من المجتمع الدولي الضغط على الدول غير المنضمة بعد إلى المعاهدة حتى تفعل ذلك في

بقدر ما يتعلق الأمر بالأسلحة الاستراتيجية، خفضت معاهدة ستارت الرؤوس الحربية الاستراتيجية المنشورة للولايات المتحدة والاتحاد الروسي من أكثر من ١٠ ٠٠٠ إلى ٦ ٠٠٠ لدى كل منهما بنهاية عام ٢٠٠١. وهذا العام وفّت الولايات المتحدة بواجبها بالتخفيض بموجب معاهدة موسكو ولديها الآن أقل من ٢ ٢٠٠ من الرؤوس الحربية النووية الاستراتيجية المنشورة لأغراض العمليات. وفي مجال الأسلحة النووية غير الاستراتيجية أو التكتيكية، سحبت الولايات المتحدة، بالتشاور مع حلفائها في الناتو، جميع قذائف المدفعية النووية والرؤوس الحربية النووية للقذائف التسيارية القصيرة المدى والأسلحة النووية المضادة للغواصات التابعة لسلاح البحرية. وتلك الأسلحة تم تفكيكها جميعا بحلول عام ٢٠٠٣. وقد خفضت تلك الإجراءات أسلحة الولايات المتحدة النووية غير الاستراتيجية لدى الناتو بما يقرب من ٩٠ في المائة.

كما سحبت الولايات المتحدة من الخدمة أكثر من ١ ٠٠٠ قذيفة تسيارية استراتيجية و ٣٥٠ طائرة قاذفة ضخمة و ٢٨ غواصة حاملة للقذائف التسيارية. كما سحبت من الخدمة الاستراتيجية أربع غواصات حاملة للقذائف التسيارية من طراز أوهايو كانت تحمل ما مجموعه ٩٦ قذيفة ترايدنت. وفي عام ٢٠٠٤، وعلاوة على التخفيضات المنفذة بموجب معاهدة موسكو في الرؤوس الحربية النووية الاستراتيجية المنشورة لأغراض العمليات، قررت الولايات المتحدة أن تخفض عدد الرؤوس الحربية في المخزون النووي الإجمالي للولايات المتحدة، بما في ذلك الرؤوس الحربية المنشورة وغير المنشورة. وسيكون مخزون الولايات المتحدة النووي بحلول عام ٢٠١٢ أو قبل ذلك قد خفض بمقدار النصف من مستوى عام ٢٠٠١ وبمقدار ثلاثة أرباع من مستوى عام ١٩٩٠، والنتيجة ستكون أصغر مخزون منذ الخمسينات من القرن الماضي.

ولما تمكّننا من إنجازهِ في السنوات الأخيرة ولأهدافنا الحالية. وسأطرق أيضا إلى بعض من المسائل الأطول أمدا بالتوافق مع نظرنا في كيفية تهيئة الظروف اللازمة، على حد التعبير الوارد في قرار مجلس الأمن ١٨٨٧ (٢٠٠٩)، لعالم بدون الأسلحة النووية وفقا لأهداف معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.

لقد قال الرئيس أوباما في بيانه في اجتماع قمة مجلس الأمن إن الولايات المتحدة تسعى إلى التوصل إلى اتفاق جديد مع روسيا لإجراء "خفض كبير للرؤوس الحربية الاستراتيجية ومنصات الإطلاق" (S/PV.6191، ص ٣). كما نسعى إلى المصادقة على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية وإلى تحقيق تخفيضات أعمق في ترسانتنا الخاصة. ونتطلع إلى بدء المفاوضات في كانون الثاني/يناير بشأن معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية وإلى المؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم الانتشار الذي نأمل أن يعزز تطبيق ذلك الاتفاق.

مفاوضونا منخرطون في مفاوضات مكثفة مع نظرائهم الروس في جنيف بشأن معاهدة تحل محل نظام معاهدة زيادة تخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية والحد منها (معاهدة ستارت) وتفرض مزيدا من التخفيضات في نظم الإيصال والرؤوس الحربية. والمعاهدة الجديدة ستحسن الاستقرار وإمكانية التنبؤ في العلاقة الاستراتيجية بين بلدنا وتخفض في الوقت ذاته الرؤوس الحربية النووية المنشورة. وبطبيعة الحال سنبذل المجتمع الدولي بشأن بنود ذلك الاتفاق حالما نتوصل إليه.

والآن اسمحوا لي أن أناقش بعضا من جوانب ما نفذته الولايات المتحدة في ميدان الحد من الأسلحة النووية في السنوات الأخيرة. وبعض الممثلين ربما لن يجدوا في هذا جديدا. ولكن بما أننا كثيرا ما نوضع أمام تحدي ذكر ما حققناه، فإنه ربما يستحق التكرار.

وخير مثال ناجح على التعاون في سبيل تخفيض التهديدات النووية ربما يتجلى في الاتفاق بين الولايات المتحدة وروسيا على تحويل أكثر من ٥٠٠ طن متري من اليورانيوم العالي التخصيب من الأسلحة النووية الروسية المفككة لاستخدامه في محطات الطاقة النووية في الولايات المتحدة. فقد تم بالفعل تحويل ما يقرب من ٣٧٥ طنا متريا حتى اليوم. واتفقت الولايات المتحدة والاتحاد الروسي كذلك على التخلص بطريقة فعالة مما لا يقل عن ٣٤ طنا متريا من الفائض من البلوتونيوم المستخدم في صنع الأسلحة لدى كل منهما؛ ما يكفي لصناعة ١٧ ٠٠٠ سلاح نووي تقريبا. كما أن بناء المرافق الأساسية في الولايات المتحدة جار على قدم وساق في موقع نهر سفانا في كارولينا الجنوبية. وقد شرعت الولايات المتحدة وروسيا في عملية تحديث اتفاقهما وفي التعاون في سبيل تيسير برنامج روسيا.

إن الولايات المتحدة تدرك مسؤوليتها القيادية في هذا الميدان، ولكن، كما قال الرئيس أوباما في خطابه أمام الجمعية العامة، "فالذين كانوا يؤنبون أمريكا لانفرادها بالعمل في العالم لا يمكنهم الآن الوقوف جانبا وقفة المتفرجين في انتظار أن تحل أمريكا مشاكل العالم بمفردها" (A/64/PV.3، ص ١٤).

خلق الظروف اللازمة لعالم خال من الأسلحة النووية، الذي لن يظهر إلى الوجود ما لم ينهض بالاستقرار الدولي، يتطلب جهودا من الجميع. لقد اقتنت الأمم الأسلحة النووية من أجل تعزيز ما اعتبرته أمنها الوطني. وإذا أريد لها أن تتخلى عنها فلا بد من إقناعها بأن تخليها عنها لن يضر بأمنها أو بأمن أصدقائها وحلفائها. ويجب أن تكتسب الثقة كذلك في قوة وديمومة نظام منع الانتشار العالمي.

ولئن كنا قد حققنا التقدم على جبهات كثيرة، ينبغي أن يكون واضحا أن العملية المفضية إلى هدفنا النهائي

وزادت الولايات المتحدة أيضا من وتيرة إزالة الرؤوس الحربية. فقد بلغنا بالفعل مستويات أدنى في مخزوننا العامل كنا قد خططنا لبلوغها في عام ٢٠١٢، وسنسحب من الخدمة نسبة إضافية قدرها ١٥ في المائة من مخزوننا إلى ما دون المستوى المخطط له.

وحققت الولايات المتحدة تقدما ملموسا في إزالة المواد الانشطارية. فقد أوقفت تخصيب اليورانيوم المستخدم في الأسلحة النووية منذ عام ١٩٦٤، ولم تنتج أي كمية من البلوتونيوم لأغراض الأسلحة النووية منذ عام ١٩٨٨. ولا نعتزم إنتاج هاتين المادتين للاستخدام في الأسلحة النووية في المستقبل. ومنذ عام ١٩٩٤ سحبت الولايات المتحدة من الاستعمال في الأسلحة النووية ٣٧٤ طنا متريا من اليورانيوم العالي التخصيب و ٦١,٥ طنا متريا من البلوتونيوم. وهذه التخفيضات مجتمعة تساوي ما يكفي من المواد النووية لإنتاج أكثر من ٢٢ ٠٠٠ رأس حربي نووي.

ونهدف حيثما يكون ذلك ممكنا إلى تحويل اليورانيوم العالي التخصيب المستخدم في مجال الدفاع إلى يورانيوم منخفض التخصيب للأغراض التجارية. ومن مجموع الـ ٣٧٤ طنا متريا من اليورانيوم العالي التخصيب التابع للولايات المتحدة التي سحبت من استخدامات الأسلحة تعمل الولايات المتحدة على تحويل ٢١٧ طنا متريا للاستخدامات السلمية في المفاعلات التجارية أو مفاعلات البحوث. وحتى هذا التاريخ تم تحويل ١٢٧ طنا متريا إلى يورانيوم منخفض التخصيب. والأطنان الـ ٢١٧ تلك تشمل ما يقرب من ١٧,٤ طنا متريا يجري تحويلها الآن إلى يورانيوم منخفض التخصيب بقصد حفظه جانبا كوقود نووي احتياطي دعما للجهود الدولية الرامية إلى إعطاء الدول بدائل يعول عليها في متابعة البرامج المحلية لتخصيب اليورانيوم وإعادة معالجته.

الحقيقية والفورية لمخالفة القواعد"، حين لا تفي بتلك الالتزامات.

لقد وصل المجتمع الدولي إلى درجة من توافق الآراء أعلى من أي وقت مضى على ضرورة المضي قدماً نحو بناء عالم خالٍ من الأسلحة النووية. والولايات المتحدة تقوم بدورها، وهي تحت الآخرين - الدول الحائزة للأسلحة النووية والدول غير الحائزة لها أيضاً - على الانضمام إلى ذلك المسعى الضروري.

السيد فاشيليف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): في مواصلة المناقشة السياسية العامة للجنة الأولى، أودّ أن أتناول مسائل محددة من نزع السلاح النووي وعدم الانتشار.

ونعتقد أن مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، لاستعراض المعاهدة لعام ٢٠١٠، سيكون حدثاً بارزاً لعدم الانتشار ونزع السلاح النووي. ويواصل المجتمع الدولي إيلاء المزيد من الاهتمام الثابت بالمؤتمر، ويُتوقع له بشكل مشروع أن يعطي نتائج عملية لتعزيز نظام عدم الانتشار. ويفضّل بلدنا النظر في رزمة من الخطوات المحددة لتعزيز معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وزيادة فعاليتها، على أساس توازن محسوب بعناية في أركانها الأساسية الثلاثة: عدم الانتشار، ونزع السلاح والاستخدام السلمي للطاقة الذرية.

وقد ثابرت روسيا على الوفاء بالتزاماتها في مجال نزع السلاح النووي بموجب المادة السادسة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وأتاح لنا تنفيذ المعاهدة، بين الولايات المتحدة الأمريكية واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية بشأن إزالة قذائفهما المتوسطة المدى والقصيرة المدى، أن ندمّر تدميراً كاملاً ١٨٤٦ قذيفة تسيارية وقذيفة انسيابية مُطلقة من الأرض، ذات مدى يتراوح من

في عالم خالٍ من الأسلحة النووية ستتطلب إجراءات لتقوية نظام منع الانتشار العالمي ومواجهة تحديات منع الانتشار الملحة. ولقد طرح الرئيس أوباما خطة شاملة لمنع الانتشار في براغ في نيسان/أبريل الماضي عندما دعا إلى إقرار ضمانات معززة للوكالة الدولية للطاقة الذرية وإلى التعاون من أجل إلحاق الهزيمة بشبكات الانتشار وإلى تحسين أمن المواد النووية المعرضة للخطر. إن الولايات المتحدة لا تنظر إلى التقدم في نزع السلاح ومنع الانتشار كقضية اختيار بين هذا أو ذاك. فترع السلاح ومنع الانتشار لا تنافس بين عناصرهما. وبدلاً من ذلك، يجب التعامل معهما كوجهين لعملة واحدة. وإذا كان نظام منع الانتشار ضعيفاً فإن الدول التي تملك الأسلحة النووية لن تتحرك صوب إزالة ترساناتها. كما أن الدول التي لا تملك الأسلحة النووية لن تبقى على ثقتها بصواب القرار الذي اتخذته بالتخلي عن تلك الأسلحة.

ومما يثير قلقاً خاصاً مسألة إيران وكوريا الشمالية. ثمّة فرصة سانحة أمام إيران لاستعادة الثقة الدولية في الطابع السلمي لبرنامجها النووي نأمل أن تنتهزها حكومة ذلك البلد. كما نتوقع من كوريا الشمالية أن ترتقي إلى مستوى التزامها بالتخلي عن برنامجها النووي وتعود إلى معاهدة عدم الانتشار وإلى ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

والتصدّي لكلا هذين التحديين عنصر أساسي في الاندفاع نحو تحقيق عالم خالٍ من الأسلحة النووية.

وعلاوة على ذلك، فيما تتراجع ترسانات الأسلحة النووية إلى مستويات دنيا، تصبح الحاجة أكبر إلى التحقق والامتنال الفعّالين. وسيكون علينا جميعاً أن ننظر في كيفية بلوغ تحقق فعّال بسبل تسهم في إرساء الاستقرار. وبالمثل، سنحتاج جميعاً إلى العمل معاً لضمان وفاء الدول بالتزاماتها ومواجهتها ما وصفه الرئيس أوباما في براغ بـ "العواقب

علاوة على ذلك، وعملاً بالتزاماتنا بموجب المادة السادسة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، فإننا نعتزم مواصلة المضي قدماً نحو المزيد من التخفيضات في الأسلحة النووية. وفي متابعة ذلك النهج على أساس التفاهم المشترك الذي وقّع عليه رئيسا روسيا والولايات المتحدة في موسكو في ٦ تموز/يوليه ٢٠٠٩، بدأنا العمل المكثف مع الولايات المتحدة بهدف التوقيع على صيغة كاملة جديدة لترتيب ملزم قانوناً يحل محل معاهدة ستارت. وهدفنا هو اختتام تلك المفاوضات بحلول كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩. ونأمل أن نصبح قادرين على تخفيض مستويات الرؤوس الحربية النووية، وخفض عدد الناقلات الاستراتيجية بشكل كبير - أي بالتحديد، القذائف التسيارية العابرة للقارات، والقذائف التسيارية التي تُطلق من الغواصات والقاذفات الثقيلة - لتسجيلها في الاتفاق الجاري إعداده.

وإننا نحيط علماً أيضاً بحقيقة أن الإزالة الكاملة للأسلحة النووية، بموجب معاهدة عدم الانتشار، هو الهدف النهائي لعملية تدريجية وتتم على مراحل لنزع السلاح الكامل والعام في ظل مراقبة دولية فعّالة. فليس من الممكن التقدم نحو "صفر نووي عالمي" إلا في بيئة من الاستقرار الاستراتيجي القوي، والامتنال الصارم لمبدأ الأمن المتساوي للجميع. وذلك يعني أنه على جميع الدول أن تنفذ سلسلة من التدابير، لضمان التطوير المستدام لعملية نزع السلاح. ونود أن نؤكد على ما يلي من تلك التدابير.

أولاً، يجب على جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية أن تواصل جهودها في مجال نزع السلاح النووي، بهدف تحويل الحوار بين روسيا والولايات المتحدة إلى مفاوضات خماسية الأطراف. كما ينبغي أن تنضم دول أخرى إلى تلك الجهود. إذ لا يمكن للمرء أن يتصور حالة تقوم فيها الدول الحائزة للأسلحة النووية الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، بنزع أسلحتها النووية، بينما تحتفظ دول

٥٠٠ كلم إلى ٥٠٠ كلم بما فيها ٨٢٥ قاذفة. وبالإجمال، جرى تعطيل أكثر من ٣٠٠٠ رأس حربي نووي، ذات قوة إجمالية أكبر من ٥٠٠٠ كيلوطن. وقد دعونا باستمرار إلى جعل هذه المعاهدة الهامة عالمية الطابع.

وأزالت روسيا بشكل كامل أسلحتها النووية من أراضي بلدان أوروبا الشرقية والاتحاد السوفياتي سابقاً. وأوفى الاتحاد الروسي وفاءً كاملاً بالتزاماته بموجب معاهدة تخفيض الأسلحة الاستراتيجية (ستارت)، قبل الموعد النهائي المحدد للقيام بذلك. وأودّ أن أذكر مجدداً بأن روسيا، بموجب تلك المعاهدة، تحتفظ بـ ١٦٠٠ ناقله استراتيجية و ٦٠٠٠ رأس حربي يمكن إحصاؤها. فقد وفينا بتلك الالتزامات وتجاوزناها.

ومعاهدة تخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية (سورت)، المعقودة بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الروسي، التي تم التوقيع عليها في موسكو في أيار/مايو ٢٠٠٢، ضمنت استمرار عملية نزع السلاح وتحديد الأسلحة. وبموجب تلك المعاهدة، على روسيا والولايات المتحدة تخفيض مستويات الرؤوس الحربية النووية الاستراتيجية لديهما إلى ما بين ١٧٠٠ و ٢٢٠٠ وحدة بحلول ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢. ويساوي ذلك تقريباً نحو ثلاثة أضعاف أقل من المستوى الحدي الذي أرسته معاهدة (ستارت). وتنفيذ معاهدة سورت جارٍ الآن بشكل جيد.

وفي عام ٢٠٠٩، كنّا قد أزلنا ١٥٠٠ جهاز إطلاق قذائف تسيارية عابرة للقارات، وقذائف تسيارية تُطلق من الغواصات، وأكثر من ٣٠٠٠ قذيفة تسيارية عابرة للقارات وتُطلق من الغواصات، وعشرات القذائف التسيارية النووية وأكثر من ٥٠ قاذفة ثقيلة. وثبتت هذه الحقائق أن روسيا تنفذ سياستها الثابتة حيال نزع السلاح النووي.

أنشطة التحقق للوكالة الدولية للطاقة الذرية. ونعتقد بضرورة وجود بروتوكولات إضافية لاتفاقات الضمانات، لكي تصبح صكوكاً ذات كفاءة للإسهام في زيادة قدرة الوكالة.

وهناك حاجة أيضاً إلى بدء نفاذ سريع لمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. وإننا نحث الدول التسع المتبقية، التي يتوقف عليها بدء نفاذ تلك المعاهدة، على التوقيع و/أو التصديق على المعاهدة بدون مزيد من الإبطاء. واسمحوا لي أن أؤكد أن التقيد بالوقف الاختياري للتجارب النووية، لا يمكنه أن يحل محل الالتزامات القانونية المنبثقة عن معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، بغض النظر عن مدى أهميته.

ويجب أن تبدأ أيضاً المفاوضات في مؤتمر نزع السلاح بشأن عقد معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية. ونعتقد أن جميع الشروط اللازمة لذلك مستوفاة الآن.

كما يجب حل المشاكل الإقليمية في مجال عدم الانتشار بالوسائل السياسية والدبلوماسية.

وهناك حاجة أيضاً إلى تعزيز إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية. وفي ذلك الصدد، نرحب ببدء نفاذ معاهدة سيميالاتينسك بشأن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في آسيا الوسطى، فضلاً عن بدء نفاذ معاهدة بيليندا. ونشير في الوقت نفسه إلى أنه لم يتم حتى الآن تنفيذ قرار عام ١٩٩٥ لمؤتمر استعراض وتمديد معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية بشأن إقامة منطقة في الشرق الأوسط، ليست خالية من الأسلحة النووية فحسب، وإنما من جميع أسلحة الدمار الشامل ووسائل نقلها أيضاً. ونحن مستعدون للمشاركة في حوار موضوعي مع جميع البلدان المعنية فيما يتعلق بالاقتراعات البناءة لتنفيذ ذلك القرار.

أخرى غير مقيدة بمعاهدة ذات صلة، بقدراتها العسكرية النووية وتطورها.

ثانياً، لا يجوز التعويض عن التخفيضات النووية بتطوير أسلحة هجومية استراتيجية ذات رؤوس حربية تقليدية.

ثالثاً، ينبغي أن يقتصر نزع السلاح النووي بتدابير تضمن ألا تمتلك الدول ما يُسمى بالقدرة على تجهيز الأسلحة النووية للإطلاق. إذ يجب القضاء على الرؤوس الحربية النووية ووسائل إطلاقها قضاء لا عودة عنه؛ وبخلاف ذلك، يكون نزع السلاح النووي الحقيقي غير وارد.

رابعاً، ينبغي تجنب الخطوات الانفرادية لتطوير دفاعات استراتيجية مضادة للقذائف. فالأسلحة الدفاعية والهجومية الاستراتيجية مترابطة ترابطاً عضوياً لا انفصام له. ومن الصعب للمرء أن يتصور حالة تقتصر فيها التخفيضات الكبرى في الأسلحة النووية بتطوير متعمد للأصول الدفاعية المضادة للقذائف التي يمكنها أن تمنح أحد الجوانب مزية عسكرية.

خامساً، يجب أن نضمن عدم وضع الأسلحة في الفضاء الخارجي.

سادساً، يجب على جميع الدول أن تجهد لضمان الحد من الأسلحة التقليدية الخاضع للمراقبة، إلى جانب الحل الموازي للمشاكل الدولية الأخرى، بما في ذلك تسوية الصراعات الإقليمية.

وأود أن أؤكد أنه ينبغي ألا نتغاضى عن الترابط الوثيق بين نزع السلاح النووي وعدم الانتشار النووي. ونطالب جميع الدول بتعزيز تنفيذ التدابير التالية لتعزيز معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.

ومن الأساسي أن تتقيد جميع الدول بتقييد صارم بالتزاماتها بعدم الانتشار في إطار المعاهدة، وتعزيز فعالية

في جدول أعمال عدم الانتشار النووي، ويعيق جهودنا الجارية لتحقيق عالم خال من الأسلحة النووية. ولهذا، أصبح من الأساسي بشكل متزايد أن نفي بالتزامتنا بشأن نزع السلاح وعدم الانتشار النوويين.

ويجب التعامل مع هذه المسألة بوصفها مترابطة ترابطاً جوهرياً ومتآزرة. ويتطلب هذان التحديان المتداخلان إرادة سياسية قوية وتعهّدات عملية من الدول الحائزة للأسلحة النووية وتلك غير الحائزة لها على السواء. ومع أننا لما نحقق هذا الهدف بعد، فإن الجهود جارية لبلوغ تلك الغاية، وقد أظهرت الدول مؤخراً تصميمًا أكبر على القيام بذلك.

وترحب تايلند بالمفاوضات الجارية بين الاتحاد الروسي والولايات المتحدة لإبرام معاهدة جديدة بوصفها متابعة لمعاهدة تخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية والحد منها، التي ستنتهي صلاحيتها في كانون الأول/ديسمبر. وهذه المعاهدة الجديدة، الهادفة إلى أن يخفّض كلا البلدين الرؤوس الحربية النووية المنشورة لديه إلى نحو ١ ٥٠٠ إلى ١ ٦٠٠ رأس خلال سبع سنوات، مع وضع تدابير فعالة للتحقق، عندما يتم إبرامها وتنفيذها، ستؤكد الالتزام الحقيقي والثابت لدى البلدين اللذين يمتلكان أكبر ترسنتين نوويتين في العالم بواجبهما حيال نزع السلاح النووي. ونأمل للدول الأخرى الحائزة للأسلحة النووية، فضلاً عن البلدان ذات القدرة في مجال السلاح النووي، أن تحذو حذوهما.

وقد انعكست هذه الإرادة السياسية القوية، التي تتشارك فيها دول أعضاء أخرى، في مؤتمر القمة التاريخي لمجلس الأمن بشأن عدم الانتشار النووي ونزع السلاح النووي، وبتخاذ قرار مجلس الأمن ١٨٨٧ (٢٠٠٩) بالإجماع في الشهر الماضي. وسجّلت التطورات الإيجابية

ويجب أيضاً تطوير شبكة أمان دولية لمنع وصول الأسلحة النووية والمواد النووية إلى أيدي جهات من غير الدول. وقد تمّ إنجاز الكثير من العمل في هذا المجال، بما في ذلك اتخاذ قرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤)، وإطلاق المبادرة العالمية لمكافحة الإرهاب النووي، والأنشطة المشتركة في إطار النظم المتعددة الأطراف لضوابط الصادرات وتعزيز أنشطة المراقبة لدى الوكالة الدولية للطاقة الذرية. لكنّه يبقى هناك المزيد مما يجب عمله.

وفي ضوء الاهتمام المتنامي لعدد متزايد من البلدان بتطوير الطاقة النووية، نؤكد على أهمية استخدام أوسع للطاقة الذرية بالتزامن مع الحدّ من مخاطر الانتشار، وفي طليعتها تلك المرتبطة بما يُسمّى التكنولوجيا النووية الحسّاسة. وفي هذا الصدد، تكتسب النُهج المتعددة الأطراف أهمية خاصة بالنسبة لدورة الوقود النووي.

وقد أسهمت روسيا في هذه النُهج المتعددة الأطراف، بإطلاق مبادرة رئيس الاتحاد الروسي لعام ٢٠٠٦، لتطوير بنية أساسية عالمية للطاقة النووية، وإنشاء مراكز دولية لدورة الوقود النووي. واستجابة لمبادرة المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية، قررت روسيا بناء مخزون احتياطي من اليورانيوم المنخفض التخصيب تحت إشراف الوكالة.

السيدة تشيمونغكول (تايلند) (تكلمت بالإنكليزية):

تؤيد تايلند البيان الذي ألقاه سابقاً ممثل إندونيسيا بالنيابة عن حركة عدم الانحياز.

إن المجتمع الدولي ما انفكّ يتعامل مع نزع السلاح وعدم الانتشار النوويين لوقت طويل. وقد أصبحت المسألة أكثر تعقيداً، ولكن أكثر أهمية في عالم اليوم، بالنظر إلى الاهتمام المتزايد بالطاقة النووية. والمطلوب إنشاء بنية أساسية متعددة الأطراف وفعّالة، لضمان ألاّ يصبح هذا الاتجاه ثغرة

السلاح من بدء المفاوضات بشأن تلك المعاهدة في أقرب وقت ممكن، بوصف ذلك جزءاً من جدول أعماله لعام ٢٠١٠.

وتايلند، بصفتها عضواً في رابطة أمم جنوب شرق آسيا، تعلق أهمية كبرى على المنطقة الخالية من الأسلحة النووية في جنوب شرق آسيا، باعتبارها أداة رئيسية لعدم الانتشار النووي في جنوب شرق آسيا وتُكمل معاهدة عدم الانتشار النووي على المستوى الإقليمي. وسيتحقق المزيد من التمسك بمبادئ المنطقة الخالية من الأسلحة النووية في جنوب شرق آسيا، بدعم الدول الحائزة للأسلحة النووية. وستُستأنف المشاورات المباشرة مع هذه الدول لتشجيع انضمامها المبكر إلى بروتوكول المعاهدة. ولإبراز مساهمة المنطقة الخالية من الأسلحة النووية في جنوب شرق آسيا في الأمن الإقليمي والدولي، فإن تايلند، بصفتها رئيسة الرابطة ورئيسة لجنة منطقة جنوب شرق آسيا الخالية من الأسلحة النووية، وبالنيابة عن الدول الأعضاء في الرابطة، أدرجت في جدول الأعمال في هذه الدورة للجمعية العامة، مشروع القرار التقليدي بشأن المنطقة الخالية من الأسلحة النووية في جنوب شرق آسيا (A/C.1/64/L.23). ونحن نتطلع إلى الدعم القيم من جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة.

وبما أن تايلند مؤيد فعال للمنطقة الخالية من الأسلحة النووية في جنوب شرق آسيا، فإنها تدعم إقامة مناطق خالية من الأسلحة النووية في مختلف أرجاء العالم. وهذه المناطق لا تقتصر على كونها وسيلة لتعزيز نزع السلاح الكامل وعدم انتشار الأسلحة النووية على المستوى الإقليمي، ولكنها تؤدي دوراً محورياً في مجال تدابير بناء الثقة والدبلوماسية الوقائية. ونحن نرحب ترحيباً حاراً ببدء النفاذ مؤخراً لمعاهدة سيميالاينسك التي تقيم منطقة خالية من الأسلحة النووية في آسيا، ومعاهدة بيليندا التي تُقيم مناطق مماثلة في أفريقيا.

الأخيرة مرحلة جديدة من نزع السلاح وعدم الانتشار النوويين. لذا، تطالب تايلند جميع الأطراف المعنية بالاستفادة من هذا الزخم، بغية ضمان أن تكون جهودنا الجارية مثمرة في نهاية المطاف.

ومع المؤتمر الاستعراضي المقبل للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، المزمع عقده في أيار/مايو ٢٠١٠، نجد أنفسنا عند منعطف دقيق في مداولاتنا المشتركة بشأن ما إذا كان علينا أن نمضي قدماً نحو الوفاء بتعهداتنا، أو أن نكتفي بمجرّد البقاء حيث نحن. فالمؤتمر الاستعراضي فرصة حقيقية للمزيد من تعزيز جهودنا. ونأمل أن نشهد مشاورات بناءة تُثبت التزامات الدول الحائزة للأسلحة النووية وتلك غير الحائزة لها على السواء. ولكلنا المجموعتين من الدول دور مساوٍ في الأهمية توديه. وفي رأينا أنه ينبغي للمؤتمر الاستعراضي أن يدرج أيضاً في جدول أعماله مناقشة موضوعية بشأن تدابير بناء الثقة، والشفافية، وضمانات الأمن السلبية، والضمانات الفعالة ضد الانتشار، ومتابعة تنفيذ الخطوات العملية الـ ١٣، المتفق عليها في مؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار النووي لعام ٢٠٠٠.

ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية صكٌ أساسي آخر سيساعد المجتمع الدولي على بلوغ هدف بناء عالم خالٍ من الأسلحة النووية. وتايلند، بصفتها دولة موقعة على المعاهدة، تدعم دعماً كاملاً عالمية المعاهدة، وتدعو بقية الدول التسع المدرجة في المرفق ٢ لكي تصبح أطرافاً فيها، بغية وضع نهاية حاسمة لتجارب الأسلحة النووية. ونحن، من جهتنا، نتخذ الخطوات اللازمة نحو التصديق على المعاهدة.

ومن منظور تايلند، فإن المرحلة المقبلة في مجال عدم انتشار الأسلحة النووية هي عقد معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية، ستسهم في تعزيز الجهود لتخليص العالم من الأسلحة النووية. لذا، تأمل تايلند أن يتمكن مؤتمر نزع

سنتمكن من أن نشهد إحراز تقدم كبير في المتدييات المقبلة بشأن نزع السلاح وعدم الانتشار النوويين في السنة القادمة.

السيد هونغ جي ريونغ (جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية) (تكلم بالإنكليزية): يود وفد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، قبل كل شيء، أن يؤيد البيان الذي ألقاه ممثل إندونيسيا بالنيابة عن حركة عدم الانحياز.

وكما أكد عدد من الوفود أثناء مناقشتنا العامة، فإن المسألة ذات الأولوية الأولى التي تواجه المجتمع الدولي في مجال نزع السلاح هي نزع السلاح النووي. ذلك لأن هذا الأمر مرتبط مباشرة ببقاء الجنس البشري، حتى قبل ارتباطه بالسلم والأمن العالميين.

وفي ذلك السياق، يرى وفد بلادي أنه لا بد من توضيح المسائل التالية، إذا أريد لنا بلوغ نزع السلاح النووي. أولاً، ماذا ينبغي أن تكون المسألة ذات الأولوية في ما يتعلق بالأسلحة النووية؟ إن التفكيك الكامل لجميع الأسلحة النووية هو طموح الجنس البشري ومطلبه. لكن الجهود الراهنة الرامية إلى نزع السلاح النووي موجهة توجيهاً خاطئاً ومناقضة للهدف المذكور أعلاه.

ومن بين جميع الأسلحة في هذا العالم، تبقى الأسلحة النووية وحدها خارج نطاق السيطرة، بدون وجود صك للمراقبة ذات الصلة. بل أنها أصبحت استثناء بشكل متزايد، مع أن جوهر وجودها بمحد ذاته يشكل مصدراً كبيراً للانتشار النووي، بينما تواصل محاولة إعطاء الأولوية لعدم الانتشار وحده.

واليوم، بات الهدف من عدم الانتشار واضحاً، لأنه يستخدم بصفته وسيلة للإطاحة بالبلدان المستقلة. ومن الأمثلة الواضحة على ذلك، تلفيق المعلومات بشأن وجود أسلحة دمار شامل في العراق، للإطاحة بحكومته عنوة. ومن جهة أخرى، لم يعد سراً أن البلد الحائز لأكبر ترسانة نووية

وينبغي تشجيع التعاون بين المناطق. لذا، تؤكد تايلند على دعمها للمؤتمر الثاني للدول الأطراف والموقعة على معاهدات إنشاء المناطق الخالية من الأسلحة النووية، الذي سيعقد في السنة المقبلة مباشرة قبيل عقد المؤتمر الاستعراضي للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.

وتساوي ذلك في الأهمية مسألة تطوير الطاقة النووية. فتايلند تعترف بحق كل دولة غير القابل للتصرف في استخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية، كما هو وارد في المادة الرابعة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وتحترم ذلك الحق. وفي الوقت نفسه، من مصلحتنا المشتركة ألاّ تُسهم التكنولوجيا والمواد النووية في انتشار الأسلحة النووية. لذا، من المهم ضمان تنفيذ الأنشطة النووية السلمية في إطار نظام ضمانات قوي وفعال. وللوكالة الدولية للطاقة الذرية، بصفتها سلطة التحقق الدولية الوحيدة، دور حيوي تؤديه في هذا الصدد، وينبغي تجهيزها بجميع الوسائل اللازمة للمشاركة في هذا العمل الهام.

وبما أنّ الإرهاب النووي هو أحد أكثر التهديدات الماثلة والخطيرة للأمن العالمي، فإن تايلند ترحب بمبادرة الولايات المتحدة باستضافة مؤتمر قمة للأمن النووي في نيسان/أبريل من العام المقبل. ونأمل لهذا المؤتمر أن يُقضي إلى نتائج ملموسة بشأن التدابير التي تكفل تأمين مخزونات المواد النووية المعرضة للخطر من السرقة، وتعزيز التعاون العالمي في مكافحة الاتجار بالمواد والتكنولوجيا الذرية. ونعتقد أن تحقيق أعلى مستوى من الأمن النووي أساسي لتطوير وتوسيع الطاقة النووية السلمية في جميع أرجاء العالم.

وفي الختام، إن تايلند مقتنعة بأن الصكوك المتعددة الأطراف القائمة تبقى هامة في الظروف الأمنية الدولية الحالية، وأنه يجب تعزيزها بصورة أكبر. ويبقى لدينا الأمل بأننا

ويعتبر تهديداً للسلام والأمن الدوليين. وإنني أرفض بانيهما رفضاً قاطعاً، باعتبارهما استفزازات خطيرة.

أولاً، ينبغي ألا يكون الإطلاق الناجح للساتل في ٥ نيسان/أبريل ٢٠٠٩ أمراً خلافاً، لأنه كان مرتبطاً بسيادتنا ومتسقاً تماماً مع القانون الدولي وجميع الإجراءات الضرورية. واستكشاف الفضاء الخارجي واستخدامه للأغراض السلمية، هما حقان مشروعان مكفولان بالتساوي إلى جميع بلدان هذا العالم. وما من أحد سيحرم جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية من حقها في استكشاف الفضاء للأغراض السلمية.

ثانياً، إن التجربة النووية الثانية لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية كانت تديراً مضاداً استلزمه إجراء مجلس الأمن، الذي جعل من إطلاق ساتلنا السلمي مشكلة، استجابة لضغط من الولايات المتحدة. فلو أن مجلس الأمن، منذ البداية المبكرة، لم يجعل من إطلاق جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية للساتل السلمي مشكلة، مثلما فعل عندما ظل صامتاً بشأن إطلاق سواتل أخرى، لما أجبر جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على اتخاذ إجراء مضاد قوي، مثل تجربتها النووية الثانية. وبامتلاكنا رادعاً نووياً، نستطيع الآن أن نحافظ على توازن نووي في شمال شرق آسيا على الأقل، وأن نمنع نشوب حرب في شبه الجزيرة الكورية. وبالمثل، فإن رادعنا النووي يعزز الاستقرار في شبه الجزيرة الكورية، ويسهم بالتالي في صون السلم والأمن الدوليين.

وكما ذكرت سابقاً، إن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لا تقوم بسباق تسلح نووي. وأسلحتنا النووية تشكل رادعاً للحرب. ولن نمتلك سوى العدد الأدنى من الأسلحة النووية لردع الاعتداءات والتهديدات العسكرية ضد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. ومع احتفاظ بلدي بالأسلحة النووية، فإنه سيتصرف بطريقة مسؤولة في ما يتعلق بإدارتها واستخدامها وعدم انتشارها ونزعها.

في العالم، ما انفك يسعى إلى احتكار حيازة الأسلحة النووية بذريعة عدم الانتشار. وقد ثبت ذلك في أحدث واقعة، حيث تنادي الولايات المتحدة، في وثيقتها لاستعراض الوضع النووي، بردع موسع، وتلتزم بتوفير مظلة نووية لحلفائها.

ولا يمكن، بعد الآن، لترع السلاح النووي الثنائي، الذي اقتصر على الدولتين العظميين أثناء فترة الحرب الباردة، أن يكون نموذجاً رئيسياً لترع السلاح النووي اليوم، في أعقاب انتهاء تلك الحرب. فالدول النووية تتنافس حالياً على تعزيز أسلحتها النووية بالتحديث. لذا، ينبغي لترع السلاح النووي أن يكون متعدد الأطراف، وقابلاً للتحقق ولا رجعة فيه.

ثانياً، ينبغي للدول الحائزة للأسلحة النووية أن تمتنع عن إصدار تهديدات نووية، وأن تزود الدول غير الحائزة لتلك الأسلحة بضمانات أمن سلبية. ومعظم الدول الحائزة للأسلحة النووية معارضة لإعداد صك دولي بشأن تقديم ضمانات الأمن السلبية للدول غير الحائزة للأسلحة النووية وينبغي عدم التهاون، بعد الآن، إزاء العلاقات الدولية الراهنة، التي تسمح لبلد معين باستخدام الأسلحة النووية بمثابة تهديد، بينما يحرم الآخرون على أن يعيشوا تحت التهديد. ومن الطبيعي أنه ينبغي لأي بلد أن يتخذ تدابير دفاعية ذاتية في وجه الابتزاز النووي من جانب إحدى الدول الحائزة للأسلحة النووية.

وإنني اغتنم هذه الفرصة أيضاً للرد على بعض إشارات ممثلي السويد، أستراليا، تركيا، اليابان، الولايات المتحدة، كوريا الجنوبية وبلدان أخرى، في بيانهم التي سبقت كلمتي، إلى جعل شبه الجزيرة الكورية منطقة لا نووية. فقد زعم الممثلان السويدي والياباني خصوصاً أن إطلاق ساتل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وتجربتها النووية الثانية يشكلان انتهاكاً واضحاً لقراري مجلس الأمن ١٦٩٥ (٢٠٠٦) و ١٧١٨ (٢٠٠٦)، ويقوضان استقرار شبه الجزيرة الكورية

وفي الوقت نفسه، لا تزال جهود منع الانتشار عبر الحدود تعتمد على الغرض الأساسي المتمثل في التنفيذ الصارم على المستوى الوطني. وفي ذلك الصدد، تقوم سنغافورة بدورها عبر مشاركتها في مبادرات هامة متعددة الأطراف، للمضي قدماً بترع السلاح النووي وعدم الانتشار النووي. ونحن نؤيد واجباتنا مجدية، وفقاً لقرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤). كما أننا نؤيد معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، واتفاقية الأسلحة الكيميائية واتفاقية الأسلحة البيولوجية. وتعتقد سنغافورة أنه على الرغم من كون الامتثال الشامل لتلك النظم هدفاً منشوداً، فإن نظم عدم الانتشار المتعددة الأطراف تصبح هياكل فارغة إذا لم تقترن بالتنفيذ الفعال. لذا، فإن الجهود الدولية التي تبذلهافرادى الدول، فضلاً عن التعاون العملي في ما بينها، أساسية لمكافحة الانتشار.

وسنغافورة مركز رئيسي للطيران والموانئ. وباعتبارها أحد أنشط موانئ الشحن العابر في العالم، فإنها تستقطب أكثر من ١٤٠ ٠٠٠ سفينة، وتتعامل مع نحو ٢٩ مليون حاوية سنوياً. ونحن جزء أساسي من سلسلة الإمدادات العالمية. وفي هذا الصدد، تعتمد سنغافورة على نظام صارم لمراقبة الصادرات، وتشارك بفعالية في جهود عدم الانتشار. والإجراءات الأمنية التي وضعناها موضع التنفيذ تعزز في نهاية المطاف أمننا المادي، وتدعم بالتالي حيويتنا الاقتصادية البعيدة المدى. وبالإضافة إلى ذلك، يؤكد هذا أيضاً على التزامنا بمنع وقوع التكنولوجيا المتعلقة بأسلحة الدمار الشامل في الأيدي الأثمة.

وسأتكلم بإيجاز عن جهودنا نحو عدم الانتشار من حيث نظمنا لمراقبة الصادرات ومشاركتنا في المبادرة الأمنية لمكافحة الانتشار.

وسنغافورة بصفتها محورا رئيسيا للشحن العابر وعضوا مسؤولا في المجتمع الدولي، وضعت تشريعات وطنية

ثالثاً، أوضحت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في مناسبات عدة أنها رفضت قرارات مجلس الأمن ١٦٩٥ (٢٠٠٦)، ١٧١٨ (٢٠٠٦) و ١٨٧٤ (٢٠٠٩)، وأنها لن تكون ملزمة بها. وهذه القرارات انعكاس للمطالب الانفرادية للولايات المتحدة، بما يتناقض مع ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي، اللذين يقران مبدأ المساواة في السيادة والإنصاف في العلاقات الدولية، ولهذا، لن تكون لتلك القرارات أية قوة قانونية بأي شكل من الأشكال.

ورفض بلدان عديدة للقرار ١٨٨٧ (٢٠٠٩)، الذي اتخذ في مؤتمر قمة مجلس الأمن، هو أيضاً نتيجة إخفاقه في أن يعكس كلياً طموحات المجتمع الدولي وإرادته، وتجاهله واجبات الدول النووية في ما يتعلق بمسألة دقيقة مثل نزع السلاح النووي، لدى التعامل مع التزامات عدم الانتشار من جانب الدول غير الحائزة للأسلحة النووية. وسنواصل القيام بإجراءات حاسمة ما دامت الولايات المتحدة مستمرة في سياستها العدائية نحو جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

السيد بوو (سنغافورة) (تكلم بالإنكليزية): مع أن عالم اليوم المتسم بالعملة والمتربط قد أتى بمكاسب هائلة، فإن الظروف نفسها التي عززت التجارة والتفاعل منذ نهاية الحرب الباردة، أوجدت لحكوماتنا تحديات أمنية جديدة ومعقدة أيضاً. ويمكن مشاهدة ذلك في تحول تركيز الوكالات الأمنية، حين يتعلق الأمر بإضفاء الطابع الأمني على الأسلحة النووية. فقد تركز الاهتمام في السابق على حيازة الجهات الحكومية لتلك الأسلحة. أما اليوم، ومع تزايد التجارة الحرة والهيكلية الأمنية، فقد تم توسيع الاهتمام ليشمل حيازة جهات غير حكومية لتلك الأسلحة والتكنولوجيا المتعلقة بها. وبات من المستحيل، تقريباً، لأية حكومة أن تتصدى بمفردها لانتشار الأسلحة النووية والتكنولوجيا المتعلقة بها.

تدفق أسلحة الدمار الشامل والمواد المتعلقة بها إلى الكيانات التي يخشى أن تساعد على الانتشار ومنها.

وفي وقت لاحق من هذا الشهر، أي من ٢٧ إلى ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩، تستضيف سنغافورة مناورة للمبادرة الأمنية لمكافحة الانتشار معنونة مناورة السيف العميق الثانية. وهذه المناورة التي تضم مشاركين من ٢٠ بلدا، سستتيح للمشاركين في المبادرة الأمنية لمكافحة الانتشار تعزيز توافقهم التشغيلي وبناء قدرتهم لتنفيذ إجراءات بحرية لمكافحة الانتشار في الموانئ.

وختاما، إن التنفيذ الوطني للتدابير الداعمة لنظم عدم الانتشار المتعددة الأطراف يبقى أمرا أساسيا. لكن الجهود الوطنية وحدها لا يمكن أن تنجح بدون التنفيذ الشامل والتعاون من جانب الدول الأخرى لإنجاح جهود عدم الانتشار.

السيد نديميني (جنوب أفريقيا) (تكلم بالإنكليزية):

لقد سمعنا في الماضي القريب إعلانات إيجابية من الدول وقادتها، متعلقة بترع السلاح النووي، كما ذكر في بياننا السابق أثناء المناقشة العامة. وهذه الإعلانات التي تضمنت التزامات متجددة بترع السلاح النووي والقضاء على الأسلحة النووية، تطورات محبذة فعلا.

ويتحتم ترجمة تلك البيانات الإيجابية إلى إجراءات ملموسة، بغية استعادة الثقة بنظام نزع السلاح النووي، وعدم الانتشار النووي، الذي كان خاضعا لتوترات بارزة خلال العقد الماضي. وينبغي ألا تقتصر تلك الإجراءات على استتباع إجراء تخفيضات في عدد الأسلحة النووية التي لا تزال منشورة ومكدسة في أرجاء العالم، وإنما ينبغي أن تشمل أيضا استعراض المبادئ الأمنية وتدابير أخرى شفاقة ولا رجعة فيها وتستهدف تحقيق هدفنا المشترك، وهو بناء عالم خال من الأسلحة النووية.

صارمة تسمح بوجود نظام قوي لمراقبة الصادرات، يحكم الصادرات والشحن العابرة للسلع والتكنولوجيا الاستراتيجية، مع تطبيقات محتملة على أسلحة الدمار الشامل. وعلى أساس قانوننا (لمراقبة السلع الاستراتيجية، الذي اعتمد قائمة جزئية للمراقبة، رصدنا السلع الخاضعة للمراقبة بموجب جميع النظم الرئيسية الأربعة المتعددة الأطراف لمراقبة الصادرات، منذ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨. وبالإضافة إلى ذلك، يشمل نظامنا حكما جامعا، وضوابط مسمرة وضوابط على نقل التكنولوجيا بطرق غير ملموسة، وهو سمة فريدة تنتظر التنفيذ في العديد من نظم الرقابة في العالم. ويشير النقل غير المحسوس للتكنولوجيا إلى الإرسال الإلكتروني عن طريق أجهزة الفاكس، والبريد الإلكتروني أو إنترنت تكنولوجيا السلع الاستراتيجية، الخاضعة للمراقبة بموجب مراقبتنا تلك السلع، بما في ذلك التكنولوجيا المتعلقة بأي نشاط ذي صلة.

وتتعامل سنغافورة بجدية شديدة مع انتشار أسلحة الدمار الشامل ووسائل نقلها والمواد المتعلقة بها. لذا، فإننا مشارك فعال في المبادرة الأمنية لمكافحة الانتشار، التي أطلقت في عام ٢٠٠٣ لتشجيع التعاون الدولي في حظر شحنات أسلحة الدمار الشامل، ونظم نقلها والمواد والتكنولوجيا المتعلقة بها. وحتى تاريخه، صدق أكثر من ٩٠ بلدا في جميع أرجاء العالم على تلك المبادرة، وهي تعمل معا لمجابهة الخطر العالمي لانتشار أسلحة الدمار الشامل. وأعضاء المبادرة الأمنية لمكافحة الانتشار ملتزمون ببيان مبادئ الحظر في المبادرة، التي تضمن أن تكون جميع الإجراءات المتخذة بموجب المبادرة منسجمة مع القانون الدولي والتشريع الوطني ذي الصلة.

والمبادرة الأمنية لمكافحة الانتشار ليست مبادرة مستقلة بذاتها. بل إنها، بدل ذلك، تستفيد من الآليات القائمة، ومنها نظم المعاهدات الدولية والنظم الداخلية لمراقبة الصادرات لإيجاد إطار فعال للدول، لكي تعمل معا على منع

التي اتفقت على جدول الأعمال وتنظيم العمل للمؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠١٠، بين أمور أخرى. وفي هذا الصدد، تحت جنوب أفريقيا جميع الدول الأعضاء على العمل البناء فيما بينها بغية تحقيق نتيجة إيجابية لمؤتمر عام ٢٠١٠، بما يعزز الالتزامات التي تم التوصل إليها في المؤتمرين الاستعراضيين لعامي ١٩٩٥ و ٢٠٠٠، ويستفيد منها.

وفي ما يتعلق بمسألة الضمانات الأمنية، لا تزال جنوب أفريقيا تعتقد أن تلك الضمانات تعود بحق إلى الدول التي تخلت عن خيار الأسلحة النووية، مقابل الدول التي تفضل الإبقاء على خيارها مفتوحة. ومعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية هي الصك القانوني الدولي الرئيسي الذي بموجب عرفت الدول غير الحائزة للسلح النووي عن خيار الأسلحة النووية. لذا تعتبر جنوب أفريقيا توفير الضمانات الأمنية الدولية الملزمة قانونا عنصرا أساسيا في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، ونحن، بناء على ذلك، سنواصل تنفيذ ضمانات الأمن السلبية في هذا الإطار. وستعزز الضمانات الأمنية الملزمة قانونا الاستقرار الاستراتيجي، وتيسر عملية القضاء على الأسلحة النووية وتسهم في الثقة والأمن الدوليين.

وتواصل جنوب أفريقيا دعم إقامة مناطق خالية من الأسلحة النووية. وهي، في هذا الصدد، فخورة ببدء معاهدة بيليندابا في ١٥ تموز/يوليه ٢٠٠٩، التي تنشئ منطقة خالية من السلح النووي في أفريقيا. وهذا إنجاز هام ليس لأفريقيا فحسب، وإنما لنصف كرة جنوبي حال من السلح النووي. وفي هذا الصدد، نطالب جميع الدول، التي لما توقع وتصديق بعد على البروتوكولات الهامة الملحقه بالمعاهدة، بأن تفعل ذلك في أقرب فرصة.

وترحب جنوب أفريقيا أيضا ببدء نفاذ معاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في آسيا الوسطى، في

وقد جاء اجتماع مجلس الأمن الرفيع المستوى الأخير (انظر S/PV.6191) في وقت يشهد في آن معا تطورات جديدة مشجعة ومواجهة تحديات في مجال نزع السلح النووي وعدم الانتشار النووي. ومع أن جنوب أفريقيا ترحب بهذا الجهد من جانب مجلس الأمن للمساهمة في نهج جديد وأكثر توازنا لمعالجة التحديات المتعلقة بترع السلح النووي وعدم الانتشار النووي، فالجدير بالملاحظة أن حاجتها الدائمة هي أن أي افتراض للحيازة غير المحدودة للأسلحة النووية لن يؤدي سوى إلى اضطراب أممي متزايد وسباق تسلح متواصل. لذا، فإن التقدم المستمر والذي لا عودة عنه في نزع السلح النووي، وفي تدابير مراقبة الأسلحة النووية الأخرى ذات الصلة، يبقى أمرا أساسيا لتعزيز عدم الانتشار النووي.

وبالنسبة إلى جنوب أفريقيا، لا تزال معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية حجر الأساس لترع السلح النووي وعدم الانتشار النووي، ونحن سنواصل تعزيز عالميتنا. وفي رأينا أن المعاهدة ونتائج مؤتمرها الاستعراضي تبقى سارية المفعول كما كانت دائما. وتشكل معا أساس التقدم في عملية استعراض المعاهدة. لذا، ينبغي للدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية أن تتلافى إغراء التطبيق الانتقائي للواجبات المنصوص عليها بموجب المعاهدة والالتزامات التي قطعت أثناء المؤتمرات الاستعراضية. ولا يزال يساورنا قلق خاص حيال عدم إحراز التقدم في أعقاب التعهد الواضح من جانب الدول الحائزة للسلح النووي، بإنجاز الإزالة الكاملة لترساناتها النووية، بما يؤدي إلى نزع السلح النووي الذي اتفق عليه في مؤتمر استعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام ٢٠٠٠.

وعلى الرغم من ذلك، ترحب جنوب أفريقيا بالنتائج الإيجابية للدورة الثالثة للجنة التحضيرية لمؤتمر استعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام ٢٠١٠،

الضمانات إلى الوكالة الدولية للطاقة الذرية، لكي تنظر في اتخاذ أية إجراءات قد تكون مطلوبة، عملاً بولايتها القانونية. وستواصل جنوب أفريقيا دعم الأنشطة الهادفة إلى تعزيز قدرات التحقق وتطويرها، بغية توفير ضمانات التقيد باتفاقات نزع السلاح، لتحقيق عالم خال من الأسلحة النووية وصونه.

وختاماً، استمحو لي بمجرد ذكر أمر واضح، هو، بالتحديد، أن القضاء المنهجي والمطرّد على جميع الأسلحة النووية، وتأكيد أنه لن يتم إنتاجها ثانية أبداً، يبقى الضمانة الوحيدة ضد استخدامها. وذلك ما ينبغي أن يبقى هدفنا الثابت.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطى الكلمة لممثل الهند، ليتولى عرض مشاريع القرارات A/C.1/64/L.18، و A/C.1/63/L.19 و A/C.1/63/L.20.

السيد راو (الهند) (تكلم بالإنكليزية): إن من بواعث سروري، سيدي، الإعراب عن مقدار سعادتنا برؤيتكم تترأسون المناقشة المواضيعية بشأن الأسلحة النووية. والهند تؤيد البيان بشأن هذه المجموعة الذي أدلى به ممثل إندونيسيا بالنيابة عن حركة عدم الانحياز.

لقد دأبت الهند بثبات على التمسك بموقفها القائم على المبدأ والمتمثل في إضفاء الأولوية العليا على هدف نزع السلاح النووي، باعتبار ذلك موقفاً وطنياً حظي بدعم محلي قوي وثابت، وبوصف الهند عضواً في حركة عدم الانحياز، التي ظلت ثابتة في دعمها لنزع السلاح النووي العالمي. وفي ذلك الصدد، نشير إلى أن الوثيقة الوحيدة المتعلقة بنزع السلاح النووي، التي أقرها المجتمع الدولي بتوافق الآراء - الوثيقة الختامية لدورة الجمعية العامة الاستثنائية العاشرة المكرسة لنزع السلاح (القرار د-١٠/٢) - منحت الأولوية العليا لهدف نزع السلاح النووي. وقد وفرت خطة عمل

٢١ آذار/مارس ٢٠٠٩، وتأمل أن تعقب هذه التطورات الهامة جهود دولية متضافرة لإنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية في مناطق أخرى، بما في ذلك في الشرق الأوسط.

والتطبيق السلمي للطاقة النووية يتسم بأهمية خاصة لبلدان نامية عديدة، بالنظر إلى الحاجة الملحة إلى نمو اقتصادي مستدام ومتسارع. وازدياد الطلب على الطاقة النووية يجلب تحديات ومسؤوليات تستلزم من المجتمع الدولي أن يكون حذراً في ضمان استخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية وحدها.

وفي هذا الصدد، تعتقد جنوب أفريقيا اعتقاداً راسخاً أنه ينبغي تزويد الوكالة الدولية للطاقة الذرية بالوسائل اللازمة، ليس لتنفيذ ولايتها في التحقق فحسب، وإنما لتعزيز أنشطة تعاونها التقني وتقديم المساعدة بشكل غير تمييزي وفعال ومهني.

وفي الوقت نفسه، علينا أن نضمن عدم فرض أية قيود غير مبررة على الدول الممتثلة لواجباتها امتثالاً كاملاً. ويمكن أن تكون هناك حاجة إلى المزيد من الطرائق لمنع تحويل تلك التكنولوجيا الحساسة، بغية ضمان قدرتنا على تنفيذ تلك الأنشطة بدون خوف والضمانات اللازمة. لكن المطلوب هو اتخاذ نهج غير تمييزي، يضمن إمداداً موثقاً من الوقود النووي، مع الاحترام الكامل لخيارات الدول وحماية حقها غير القابل للتصرف في القيام بأنشطة نووية سلمية، اتساقاً مع واجباتها بشأن عدم الانتشار.

والوكالة هي السلطة الوحيدة المتخصصة والمعترف بها دولياً، والمسؤولة عن التحقق وإثبات التقيد باتفاقات الضمانات، بهدف منع تحويل الطاقة النووية من الاستخدامات السلمية إلى صنع أسلحة نووية أو أجهزة نووية متفجرة أخرى. فينبغي عدم تفويض تلك السلطة، كما ينبغي إحالة أية شواغل متعلقة بعدم التقيد باتفاقات

لنجاح المطلق في مجال عدم الانتشار. وينبغي للجهود الدولية في ذلك الصدد أن تبني الثقة اللازمة بين الدول، بحيث تكون المعاهدات والاتفاقات الدولية موضع تفاوض متعدد الأطراف ومقبولة بإرادة حرة، وهو ما يبقى الاختيار الحقيقي لشرعيتها ومصداقيتها. وفي الوقت نفسه، ينبغي للدول أن تنفذ بشكل كامل وبفعالية الواجبات المترتبة على الاتفاقات أو المعاهدات التي هي أطراف فيها.

وقد انضمت الهند إلى الاتفاقيتين الدوليتين غير التمييزيتين اللتين تحظران الأسلحة البيولوجية والكيميائية، وهي تنفذهما تنفيذا كاملا. وموقف الهند من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية معروف جيدا. فلا مجال لانضمام الهند إلى تلك المعاهدة بصفتها دولة غير حائزة للأسلحة النووية. والأسلحة النووية جزء لا يتجزأ من الأمن القومي للهند، وستبقى كذلك بانتظار نزع السلاح النووي غير التمييزي والشامل.

وكجزء من الرادع النووي الأدنى الموثوق به لدى الهند، فإنها أيدت سياسة عدم المبادأة باستخدامه ضد الدول الحائزة للأسلحة النووية، وسياسة عدم استخدامه ضد الدول غير الحائزة لتلك الأسلحة، وهي مستعدة لأن تحول تلك التعهدات إلى اتفاقات متعددة الأطراف.

وبصفة مؤتمر نزع السلاح المنتدى التفاوضي المتعدد الأطراف الوحيد بشأن نزع السلاح، فإنه يتحمل مسؤولية عن الاستجابة المفيدة لتوقعات المجتمع الدولي في مجال نزع السلاح، ولا سيما بشأن مسألة نزع السلاح النووي ذات الأولوية. وبصفة الهند دولة حائزة للأسلحة النووية وعضوا مسؤولا في المجتمع العالمي، فهي ملتزمة بالمشاركة البناءة في المفاوضات بشأن عقد معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية في مؤتمر نزع السلاح، بوصفها جزءا من برنامج المؤتمر.

راجيف غاندي لعام ١٩٨٨ إطارا شاملا للقضاء الكامل على الأسلحة النووية، بغية التبشير بعالم خال من الأسلحة النووية ومتأصل في اللاعنف. ونبقى ملتزمين بذلك الهدف.

لقد أكد رئيس وزراء الهند مانموهان سينغ، في كلمته إلى الدورة الثالثة والستين للجمعية العامة، على اقتراح الهند الداعي إلى عقد اتفاقية للأسلحة النووية، تحظر استحداث تلك الأسلحة وإنتاجها وتكديسها واستخدامها، وتنص على إزالتها الكاملة في إطار جدول زمني محدد (انظر A/63/PV.12). ثم أكد وزير خارجية الهند ثانية على دعم بلاده لإبرام اتفاقية للأسلحة النووية، أثناء مخاطبته الجمعية العامة في الشهر الماضي (انظر A/64/PV.10).

وتمسكت الهند دائما بأنه يمكن تحقيق نزع السلاح بعملية تدريجية تستفيد من وجود التزام عالمي بالإزالة الشاملة للأسلحة النووية. وفي ورقة عمل مقدمة إلى الجمعية العامة في عام ٢٠٠٦، اقترحت الهند عددا من التدابير في هذا الصدد، بينها التأكيد مجددا على وجود التزام لا لبس فيه من جانب جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية بالهدف المتمثل في الإزالة الكاملة لتلك الأسلحة. ويمكن أيضا النظر في اتخاذ تدابير قانونية محددة، بما في ذلك إبرام اتفاق عالمي بشأن عدم المبادأة باستخدام الأسلحة النووية، والتفاوض بشأن إبرام اتفاقية لحظر استخدام تلك الأسلحة. كما أن اتخاذ تدابير للحد من الأخطار النووية المتأتية عن استخدام الأسلحة النووية، سهوا أو من غير إذن، أمر هام في ذلك الصدد.

ومجابهة التهديد الذي تشكله جميع الأسلحة النووية للسلم والأمن الدوليين تستلزم الإزالة الشاملة لتلك الأسلحة على أساس غير تمييزي. ومن الواضح أنه على الرغم من كون منع الانتشار أمرا هاما، فإنه يجب علينا ألا نغفل عن المبدأ الأساسي لصلصلة التأزر بين نزع السلاح وعدم الانتشار. وبذلك، لا يمكن الإبقاء على نزع السلاح النووي رهينة

المفاوضات، بغية التوصل إلى التوافق بشأن عقد اتفاقية دولية تحظر استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها في أية حال من الأحوال.

كما يشرفني أن أتولى عرض مشروع القرار بشأن "الحد من الخطر النووي" (A/C.1/64/L.18)، بالنيابة عن مقدميه. إن مشروع القرار هذا يسلط الضوء على شواغل المجتمع الدولي ويدعو جميع الدول الأعضاء إلى اتخاذ التدابير الرامية إلى منع الإرهابيين من حيازة أسلحة الدمار الشامل. ويشدد على ضرورة أن يكون التصدي الدولي لهذا التهديد على الصعد الوطنية والمتعددة الأطراف والعالمية. ونأمل في أن يحظى مشروع القرار هذا بتوافق الآراء وأن تقدمه مجموعة أكبر من البلدان كما حدث في الماضي مع نصوص مماثلة.

السيد بلعورة (الجزائر): سيدي الرئيس، لقد تابعتنا جميعا باهتمام كبير مداخلات الوفود خلال المناقشة العامة أمام هذه اللجنة. وإذ نعيد التأكيد على الأهمية القصوى التي توليها بلادي والمجتمع الدولي بأسره للمواضيع محل البحث في جدول أعمال اللجنة هذه، فقد لاحظنا التزام الوفود المتدخلة بدفع ملفات نزع السلاح إلى الأمام والعمل بصورة عامة على جعل عالمنا أكثر أمنا واستقرارا لنا وللأجيال المقبلة. وفي هذا الصدد، يحتل نزع السلاح النووي موقعا خاصا وأهمية قصوى بالنظر إلى التهديد الخطير الذي يمثلها هذا السلاح بالنسبة لبلداننا، بل للبشرية جمعاء. لقد انضمت الجزائر إلى جميع الاتفاقيات والمعاهدات الدولية المتعلقة بأسلحة الدمار الشامل، بما في ذلك معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وهي تؤمن إيمانا راسخا بأن الرد الوحيد على الخطر الذي تمثله هذه الأسلحة هو منعها منعاً كاملاً والقضاء عليها وتحريمها عبر صكوك دولية ملزمة.

وترحب الهند بالاهتمام المتجدد لدى المجتمع الدولي بتحقيق عالم خال من الأسلحة النووية. وقد أعرب قادة العالم، والبرلمانيون والسياسيون المرموقون، والمجموعات الدولية والمنظمات غير الحكومية عن تأييدهم لئلا يترفع السلاح النووي. والتيارات المتحولة للرأي الواعي تتحرك الآن مؤيدة لئلا يترفع السلاح. وبما أن الأمم المتحدة تجسّد التعددية، فإنه ينبغي لها أن تمضي قدماً بهذا الزخم، الذي نوه به الأمين العام بوضع خطته ذات النقاط الخمس، التي تشمل النظر في إبرام اتفاقية للأسلحة النووية بين أمور أخرى. ولاستدامة المزاج التفاوضي الراهن، ستكون هناك حاجة إلى إجراء متابعة ميدانية، تركز على رغبة حقيقية في اتخاذ خطوات ملموسة للحد من دور الأسلحة النووية في المذاهب الأمنية، وتدابير الحد من المخاطر النووية، والالتزامات الشاملة بئزع السلاح النووي العالمي وغير التمييزي.

ويشكل خطر الإرهاب النووي تحدياً هائلاً يواجه المجتمع الدولي. وإننا ندعم تعزيز الجهود الدولية لمجابهة ذلك الخطر، بما في ذلك تحسين الأمن النووي. وفي هذا الصدد، نرحب بمبادرة الولايات المتحدة بعقد مؤتمر قمة عالمي بشأن الأمن النووي في عام ٢٠١٠.

وكما هي الحال في السنوات الماضية، ستقدم الهند مشاريع القرارات التالية.

أولاً، أود أن أتولى عرض مشروع القرار المعنون "اتفاقية حظر استعمال الأسلحة النووية" (A/C.1/64/L.20) بالنيابة عن مقدميه. ويعكس مشروع القرار الاعتقاد بأن صكاً متعدد الأطراف، وعالمياً وملزماً قانوناً يحظر استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها، سيسهم في عملية نزع الشرعية عن الأسلحة النووية، وهيئة أجواء تفضي إلى مفاوضات بشأن عقد اتفاق لحظر تلك الأسلحة. ويكرر منطوق مشروع القرار طلب مؤتمر نزع السلاح بدء

النووية لعام ٢٠٠٠ في كونها خطوة أساسية على طريق وقف إنتاج الأسلحة النووية، وبالتالي إنجاز نزع السلاح النووي.

لقد جاء الاجتماع الرفيع المستوى لتسهيل بدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية ليدكرنا بأنه بعد ١٣ سنة من إبرام هذا الصك الهام، فإنه لم يدخل بعد حيز النفاذ. وعليه، فإننا إذ نثمن الالتزام الذي أعربت عنه الإدارة الأمريكية الجديدة بالعمل على التصديق على هذه المعاهدة، ندعو الدول التسع المذكورة في الملحق الثاني للمعاهدة والتي لم تصادق بعد عليها، بما فيها الدولتان النوويتان إلى الإسراع في التصديق على هذه المعاهدة لضمان دخولها حيز النفاذ.

إننا على أبواب استحقاق هام يتمثل في انعقاد المؤتمر الاستعراضي الثامن للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية في أيار/مايو المقبل. وتكمن أهمية هذا المؤتمر الذي يأتي بعد الفشل الذي شهده المؤتمر الاستعراضي الأخير لعام ٢٠٠٥، في الآمال المعلقة عليه بالنظر إلى الأجواء الجديدة التي تسود العالم في مجال نزع السلاح، وكذلك بالنظر للتصريحات الصادرة عن ممثلي الدول الأطراف، ولا سيما الدول الحائزة للأسلحة النووية، بالعمل على تحقيق أهداف المعاهدة وإنجاح هذا المؤتمر. لقد شكلت المناقشات المثمرة بين الوفود والتي تبادلناها خلال اجتماع اللجنة التحضيرية في دورتها الثالثة في أيار/مايو المنصرم، وتوصلها إلى اعتماد مشروع جدول أعمال المؤتمر الاستعراضي القادم، مؤشرا هاما على توفر الشروط الملائمة لنجاح المؤتمر القادم.

وتؤكد بلادي مرة أخرى التزامها ببنود معاهدة عدم الانتشار وعقدها العزم على تنفيذها وتعزيز أهدافها، وترى في المؤتمر الاستعراضي القادم فرصة تؤكد فيها الدول الأطراف التزامها بذلك من خلال، أولا، العمل على ضمان عالمية معاهدة عدم الانتشار، إذ لا يجوز أن نكون حريصين على التطبيق الفعلي لبنود عدم الانتشار ونزع السلاح النووي

لقد شهد العالم خلال الأشهر الأخيرة تصريحات وتعهدات على أعلى مستوى تبشر بتطورات إيجابية في ملفات نزع السلاح وتعزيز السلام والأمن الدوليين على أسس صلبة توافقية ودائمة. ونود في هذا المجال أن نشير إلى بعض هذه التصريحات، بما في ذلك التزام الرئيس الروسي والأمريكي بتجديد معاهدة تخفيض الأسلحة الاستراتيجية والحد منها وتخفيض ترسانتهما النووية، وكذلك إعلان الرئيس الأمريكي في ٢ نيسان/أبريل من براغ دعمه لعالم خال من الأسلحة النووية.

إن الجزائر إذ تؤكد على التزامها بتأييد الإطار المتعدد الأطراف لتناول مسائل نزع السلاح، فلها تدعو المجتمع الدولي إلى العمل على دعم هذا الإطار وتفضيله وتنفيذ الالتزامات التي تُعقد من خلاله. وفي هذا الصدد، شكل اعتماد مؤتمر نزع السلاح في جنيف في ٢٩ أيار/مايو من هذه السنة برنامج عمل بعد سنوات طويلة من الجمود والصعاب نقطة تحول وإنجاز كبير ومصدر تفاؤل لجميع الدول الأعضاء. فبمقتضى هذا البرنامج، الذي اعتمد تحت رئاسة الجزائر، قرر المؤتمر إنشاء أربعة أفرقة عمل وتعيين ثلاثة منسقين خاصين للنظر في جميع المسائل المطروحة على جدول أعمال المؤتمر. إن الجزائر إذ تعرب من جديد عن التزامها بهذا الإنجاز، فهي تؤكد عزمها على بذل كل الجهود لبلمرة برنامج العمل وتطبيقه في عام ٢٠١٠. وتدعو جميع الدول الأعضاء إلى ضم جهودها والعمل في نفس الاتجاه لتحقيق هذا الهدف. وسيتيح تنفيذ هذا الاتفاق التفاوض على معاهدة حظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية التي هي من بين المهام الموكلة لأحد الأفرقة المنصوص عليها في برنامج عمل مؤتمر نزع السلاح. وتكمن أهمية هذه المعاهدة التي هي من الخطوات العملية الـ ١٣ التي اعتمدها المؤتمر الاستعراضي للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة

كما أود أن أعرب عن التأييد التام للبيان الذي أدلى به السفير هلغرين، ممثل السويد، باسم الاتحاد الأوروبي.

وترحب سلوفينيا، شأنها شأن الوفود الأخرى، بالزخم المتجدد في مجال عدم انتشار الأسلحة النووية ونزع السلاح النووي. إن الفرصة سانحة هنا والآن، ويجب عدم تفويتها. ونحن مقتنعون بأن هذا الزخم، الذي ولدته أساسا بيانات رئيس الولايات المتحدة أوباما وغيره، ينبغي أن يدفعنا إلى الأمام في تحقيق أهدافنا في هذا المجال.

ولكي نغتني الفرصة السانحة الحالية، نرى أن الخطوات الملموسة التالية قد تساعد في المضي قدما بمجدول أعمالنا في مجال عدم انتشار الأسلحة النووية ونزع السلاح النووي.

أولا، يجب علينا بذل جهد لزيادة تعزيز معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وقد نجح الجيل الذي سبقنا في التفاوض على المعاهدة وجعلها حجر الزاوية في نظام السلام والأمن الدوليين. ومنذ ذلك الحين، واجهت المعاهدة العديد من التحديات، وهي تحديدا المزيد من انتشار الأسلحة النووية وعدم الامتثال. بالإضافة إلى ذلك، نعتقد أنه ينبغي القيام بالمزيد من العمل لمنع أي انتشار للأسلحة النووية لتصل إلى الإرهابيين.

إن عدم تحقيق المؤتمر الاستعراضي الأخير للمعاهدة الذي عُقد في ربيع عام ٢٠٠٥ أية نتائج ذات مغزى أسهم في الفكرة القائلة بأن معاهدة عدم الانتشار لم تعد كما كانت عليه من قبل. وتعتقد سلوفينيا اعتقادا راسخا بأن هذا ليس صحيحا. ونحن مقتنعون بأنه ينبغي للزخم الحالي أن يساعد على جعل المؤتمر الاستعراضي الذي سيعقد في أيار/مايو ٢٠١٠ أكثر فعالية، وأنها - بتحقيق نتائج إيجابية - سنتمكن من تعزيز هذا الصك الهام والمحافظة عليه للمستقبل. وبالتالي، يتمثل هدفنا المشترك في القبول العالمي

الواردة في المعاهدة على الدول الأطراف، من جهة، مع بقاء دول بعينها، ولا سيما إسرائيل، خارج إطار هذه المعاهدة، من جهة أخرى؛ ثانيا، التأكيد على ضرورة التنفيذ الكامل للتعهدات التي أقرتها الدول الأطراف خلال مؤتمر ١٩٩٥ و ٢٠٠٠، ولا سيما الخطوات العملية الـ ١٣ وقرار جعل منطقة الشرق الأوسط منطقة خالية من الأسلحة النووية.

إن مصداقيتنا على المحك فيما يخص تنفيذ التزاماتنا وتعهداتنا كدول أطراف في معاهدة عدم الانتشار. والجهود المبذولة لضمان الالتزام الفعلي بنود عدم الانتشار لا بد أن توازيها جهود مماثلة في مجال نزع السلاح النووي، طبقا لأحكام المادة السادسة من المعاهدة، وكذلك الضمان الفعلي لحق الدول الأطراف في الاستخدام السلمي للطاقة الذرية كما نصت على ذلك المادة الرابعة.

يشهد علمنا اليوم تحديات حسام تغذيها التهديدات المختلفة للأمن الجماعي ومجموعة أزمات واحتلالات. ويعد التهديد الذي يمثله السلاح النووي أكبر تهديد على الإطلاق. وفي هذا الصدد، فإن مسؤوليتنا هي العمل على الإزالة الفعلية والكاملة لهذا الخطر وإحراز تقدم على مستوى نزع السلاح النووي سيعود علينا بالضرورة جميعا. بمزيد من الأمن والاستقرار وتوفير موارد وطاقات هائلة لتوظيفها في تلبية الرغبات المشروعة لشعوبنا بمزيد من التنمية والازدهار.

السيدة ستيجليتش (سلوفينيا) (تكلمت بالإنكليزية):

بادئ ذي بدء، بما أن هذه هي المرة الأولى التي تتاح فيها للوفد السلوفيني فرصة التكلم، أود أن أهنيكم، السفير كانسيلا، وسائر أعضاء المكتب على انتخابكم وعلى العمل الجيد الذي أنجز حتى الآن. إن وفدي يثق ثقة كاملة برجاحة حكمكم على الأمور وهو مقتنع بأنكم ستديرون دفة أعمال هذه اللجنة لتحقيق مهمتها.

نحن مقتنعون بأن معاهدة حظر إنتاج المواد الانشطارية التي سَتُبرم في المستقبل ينبغي أن تتضمن آلية فعالة للتحقق أيضا، بحيث يمكن للوكالة الدولية للطاقة الذرية أن تؤدي دورا هاما. وفي هذا السياق، نرحب بمشروع القرار الذي عرضه وفد كندا. ويأتي الاقتراح الكندي في الوقت المناسب. وينبغي له توجيه جهودنا في هذا الصدد. ويعتقد وفدي أنه ينبغي اعتماد مشروع القرار الهام هذا بدون تصويت، مما يدل على التزامنا القاطع بهذا الشأن.

وانطلاقا من هذه الروح الإيجابية، تعتقد سلوفينيا أن اتخاذ خطوات لتعزيز معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، ودخول معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حيز التنفيذ وبدء التفاوض بشأن حظر إنتاج المواد الانشطارية سيجعل عالمنا أكثر أمنا.

وتؤدي الطاقة النووية وغيرها من التكنولوجيا النووية دورا هاما للغاية في بداية هذا القرن الحادي والعشرين. إن ما يُعرف بنهضة الطاقة النووية وتطبيق التكنولوجيا النووية في مجالات الصحة وإنتاج الأغذية والزراعة يبعثان أملا كبيرا لتحقيق التنمية المستدامة وللإنسانية، وبخاصة لمن ما زالوا يعانون من الفقر والمرض والتخلف. ومن ناحية أخرى، يمثل الانتشار غير المسؤول للتكنولوجيا النووية مصدر قلق كبير. إن المخاطر التي كثيرا ما تذكر هي انتشار الأسلحة النووية ومسائل السلامة والأمن النوويين المرتبطة بالاستخدام السلمي للطاقة والتكنولوجيا النووية. ولكي نرتقي إلى مستوى تطلعات هذا الأمل الكبير، فإن من المهم تماما المحافظة على الهيكل العالمي لعدم الانتشار وتعزيزه. ومن الضروري التزام جميع الأطراف إذا كنا نرغب في زيادة الاستخدام المسؤول للطاقة النووية المدنية، وفي نفس الوقت، منع انتشار التكنولوجيا النووية الحساسة.

لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وتنفيذ جميع الأهداف المنصوص عليها في المعاهدة.

ثانيا، إن معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية التي وُقّع عليها رؤساء الدول والوزراء في هذا المبنى قبل ١٤ عاما ما زالت لم تدخل حيز التنفيذ. ونحن مقتنعون بأن هذا يجب أن يحدث بأسرع وقت ممكن. ونعتقد أن دخولها حيز التنفيذ والإنجاز الكامل لنظام التحقق التابع لها هما الآن في متناول أيدينا، ولا سيما بعد إعلان حكومة الولايات المتحدة أنها ستضفي قدما بعملية التصديق على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. وينبغي تشجيع الدول الواردة أسماؤها في المرفق ٢ على التصديق على المعاهدة، وينبغي لها الشروع في ذلك دون إبطاء. وينبغي لنا أن نضاعف جهودنا لبلوغ هذا الهدف كاملا واستخدام هذا الصك القيم من أجل تحقيق هدفنا المشترك المتمثل في بناء عالم خال من التجارب على الأسلحة النووية.

أما الخطوة الثالثة إلى الأمام فهي بدء التفاوض بشأن عقد معاهدة لحظر إنتاج المواد الانشطارية في مؤتمر نزع السلاح عندما يستأنف أعماله في جنيف في كانون الثاني/يناير. وترحب سلوفينيا ترحيبا حارا بالقرار الذي اتخذته مؤتمر نزع السلاح في ٢٩ أيار/مايو ٢٠٠٩، وهو يتضمن قرارا ببدء هذه المفاوضات. وبوصف سلوفينيا دولة مراقبة ومرشحة لأن تصبح عضوا كاملا العضوية في المؤتمر، فهي ترغب في أن تشارك بفعالية في هذه المفاوضات، التي نرى أنه ينبغي بدؤها بدون إبطاء في أوائل العام المقبل. وحالما يتحقق نجاح التفاوض على إبرام معاهدة لحظر إنتاج المواد الانشطارية، فإن ذلك سيسهم إسهاما كبيرا في عدم انتشار الأسلحة النووية ونزع السلاح النووي وسيستكمل معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية.

أن تكون بديلا عن التزامات الدول الحائزة للأسلحة النووية. ولم تعد هذه التخفيضات كونها مجرد تفكيك الأسلحة النووية ووضعها في المستودعات. ولكي تكون التخفيضات في الأسلحة النووية فعالة، يجب أن تكون لا رجعة فيها ويمكن التحقق منها ومن شفافتها دوليا.

ونتيجة للانتهاكات الصارخة للالتزامات الملزمة قانونا بموجب المادة السادسة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، فقد تعرضت سلامة المعاهدة للخطر وتأكلت ثقة الدول غير الحائزة للأسلحة النووية بمصادقية المعاهدة. والعالم لن ينتظر إلى أجل غير مسمى حتى تفي الدول الحائزة للأسلحة النووية بالتزاماتها الدولية بشأن برامجها للأسلحة النووية.

إن استعراض الوضع النووي، الذي ما زال يتعين تغييره، وما يسمى ببرنامج ترايدنت - الذي مكن من استحداث أنواع جديدة من الأسلحة النووية ووفر الوسائل الحديثة لإيصالها واحتمال استعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها ضد الدول غير الحائزة للأسلحة النووية وجعل الدول غير الحائزة للأسلحة النووية الأطراف في معاهدة عدم الانتشار أهدافا للأسلحة النووية - هي أعمال مخالفة لمعاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية وللضمانات التي قدمتها الدول الحائزة للأسلحة النووية عند تمديد المعاهدة لأجل غير مسمى. ومما يبعث على مزيد من القلق هو إعلان فرنسا بشأن إضافة غواصة مسلحة بقذائف تسيارية نووية والاحتفاظ بـ ٣٠٠ رأس حربية نووية في ترسانتها. إن هذه الأسلحة، التي يعتبرها الحائز لها الحد الأدنى من الردع، في وسعها تدمير ٣٠٠ مدينة وقتل ٣٠٠ مليون شخص.

وترى إيران أن الإزالة التامة للأسلحة النووية هي الضمانة المطلقة الوحيدة ضد استعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها. وما زلنا نرى أن هناك حاجة إلى

في الختام، أود أنؤكد مجددا على أن سلوفينيا تشاطر الرؤية والهدف المتمثلين في بناء عالم خال من الأسلحة النووية. ونحن مقتنعون بأن هذه الرؤية واقعية. ولئن كنا ندرك جيدا أنه يجب علينا قطع شوط طويل جدا لتحقيق هذا الهدف، فإن إحراز تقدم فيما يتعلق بالخطوات الثلاث الآتية الذكر سيقودنا بالتأكيد على المسار الصحيح.

السيد نجفي (جمهورية إيران الإسلامية) (تكلم بالإنكليزية): يود وفدي الإعراب عن تأييده للبيان الذي أدلى به ممثل إندونيسيا بالنيابة عن حركة عدم الانحياز.

إن مجرد وجود الأسلحة النووية هو مصدر للرعب والريبة والتهديد. ويحتل نزع السلاح النووية صدارة الأولويات في جدول أعمال نزع السلاح. فهو يشكل جزءا أساسيا من المجموعة المتفق عليها في إطار معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية في عام ١٩٦٨. وعلى الرغم من التزامات الدول الحائزة للأسلحة النووية بموجب المادة السادسة من المعاهدة والتعهدات بالقضاء التام على ترساناتها النووية التي قطعتها في مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة وتمديد لها لعام ١٩٩٥ ومؤتمر استعراض المعاهدة لعام ٢٠٠٠، فإن استمرار وجود الآلاف من الرؤوس الحربية النووية في ترساناتها وتطويرها ونشرها يشكل تهديدا للسلام والأمن الدوليين.

إن ما يدعو إلى الإحباط هو عدم تنفيذ الدول الحائزة للأسلحة النووية تعهداتها القاطع بالإزالة الكاملة لترساناتها النووية على طريق تحقيق نزع السلاح النووي، بموجب المادة السادسة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وتثير هذه المسألة قلقا بالغاً. وعلى الرغم من تخفيضات الأسلحة المحدودة الأحادية الجانب والثنائية في الماضي، فإن هذه الجهود لا ترقى إلى مستوى التوقعات الدولية وهي اتخاذ خطوات حقيقية وفعالة، ولا يمكن أبدا

إن نشر مئات من الأسلحة النووية في الدول غير الحائزة للأسلحة النووية وتدريب طياري المقاتلات والقاذفات من البلدان المضيفة الأعضاء في الاتحاد الأوروبي للتحضير لمناولة القنابل النووية وإيصالها لتستخدم ضد دول أخرى، يخالف نص معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وروحها ومن الواضح أن الدول المضيفة غير ممثلة للمعاهدة.

وقد دفع هذا القلق بالكثير، حتى في البلدان الأوروبية، بما في ذلك البرلمانات، إلى طلب انسحاب القوات النووية من أراضيها. وينبغي لهؤلاء الأعضاء في الاتحاد الأوروبي أن يمثلوا لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية على الفور عن طريق إزالة الرؤوس النووية من أراضيها. وفي هذا السياق، ينبغي للاتحاد الأوروبي، بدلا من تهديد الآخرين، أن يحث أعضائه المعنيين على الامتنثال لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.

تعتقد جمهورية إيران الإسلامية اعتقادا راسخا بأن أفضل سبيل لضمان عدم انتشار الأسلحة النووية هو التنفيذ الكامل وغير الانتقائي لمعاهدة عدم الانتشار وعالميتها. وينبغي الدعوة بقوة إلى عالمية معاهدة عدم الانتشار، ولا سيما في مناطق التوتر.

وفي هذا السياق، يجب السعي حثيثا لتنفيذ القرار المتعلق بالشرق الأوسط الذي اتخذ في عام ١٩٩٥ وأعيد تأكيده في عام ٢٠٠٠. وعلى الرغم من النداءات المتكررة من المجتمع الدولي الواردة في القرار المتعلق بالشرق الأوسط الذي اتخذ في عام ١٩٩٥ وقرارات الجمعية العامة ذات الصلة وقرارات الوكالة الدولية للطاقة الذرية ومنظمة المؤتمر الإسلامي، لم ينضم النظام الصهيوني إلى معاهدة عدم الانتشار ولم يخضع منشآته النووية السرية للنطاق الكامل لضمانات الوكالة الدولية. بل إنه لم يعلن حتى عن نيته الانضمام إلى المعاهدة. إن هذا النظام هو البلد الوحيد في

إجراء مفاوضات بشأن وضع برنامج مرحلي للإزالة التامة للأسلحة النووية في غضون فترة زمنية محددة، بما في ذلك إبرام اتفاقية بشأن الأسلحة النووية. وفي هذا الصدد، فإننا نؤكد دعوتنا مجددا وكأولوية قصوى وبأسرع وقت ممكن، إلى إنشاء لجنة مخصصة لترع السلاح النووي في إطار مؤتمر نزع السلاح تناط بها ولاية لإجراء مفاوضات حقيقية. ويجب أن تسفر هذه المفاوضات عن اتفاق يحظر قانونا وبشكل نهائي حيازة أي بلد للأسلحة النووية واستحداثها وتكديسها، وينص على تدمير هذه الأسلحة الالإنسانية.

وريشما تبرم اتفاقية للأسلحة النووية، يجب على الدول الحائزة للأسلحة النووية أن تفي بالتزاماتها بموجب معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية والتوقف فورا عن إجراء أي نوع من التطوير والبحث بشأن الأسلحة النووية وعن توجيه أي تهديد باستعمال الأسلحة النووية ضد الدول غير الحائزة للأسلحة النووية وعن إجراء أي تحديث للأسلحة النووية ومراقبتها، وعن نشر الأسلحة النووية في أراضي دول أخرى، وعن إبقاء أسلحتها النووية في أقصى حالات الاستنفار.

وظل بعض أعضاء الاتحاد الأوروبي لوقت طويل غير ممتثلين لالتزاماتهم التي قطعوها بموجب المعاهدة التي تنص في مادتها الثانية على ما يلي :

”تتعهد كل دولة من الدول غير الحائزة للأسلحة النووية تكون طرفا في هذه المعاهدة بعدم قبولها من أي ناقل كان، لا مباشرة ولا بصورة غير مباشرة، أي نقل لأية أسلحة نووية أو أجهزة متفجرة نووية أخرى أو لأية سيطرة على مثل تلك الأسلحة أو الأجهزة“.

لقد انتهكت هذه البلدان معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية باستقبالها مئات من الأسلحة النووية من الولايات المتحدة تحت مظلة منظمة حلف شمال الأطلسي.

إذا ما توفرت الإرادة السياسية المطلوبة من البلدان وتزايد الإحساس بالمصير المشترك للجميع. وينبغي للبلدان ألا تقع في شرك الاعتقاد الخاطئ بأن الأسلحة النووية توفر الأمن الحقيقي. ويتعين عليها أن تعلم أن هذه الأسلحة في واقع الأمر تسبب المزيد من التوتر وتزيد من المخاوف وانعدام الأمن، وتسبب الدمار نتيجة للحسابات الخاطئة أو وقوع الحوادث. وقبل كل شيء، فإن البلدان التي تؤوي هذه الأسلحة تعرض نفسها لخطر إلحاق الدمار بأنفسها.

تؤيد الفلبين الدعوات إلى الإزالة النهائية والكاملة للأسلحة النووية تحت إشراف دولي. وهي مستعدة لدراسة الاقتراحات المقدمة بشأن إجراء عملية مرحلية تؤدي إلى الهدف النهائي المتمثل في نزع السلاح النووي الكامل وتأمين الاتفاقات في إطار عقد اتفاقية نووية.

وتشيد الفلبين بالاتحاد الروسي والولايات المتحدة الأمريكية لموافقتهما على متابعة إبرام اتفاق بشأن معاهدة تخفيض الأسلحة الاستراتيجية، وتتطلع إلى إبرام اتفاق من هذا القبيل. وتدعو جميع الدول الأخرى الحائزة للأسلحة النووية إلى اتخاذ خطوات عاجلة للحد من ترساناتها النووية وإزالتها في نهاية المطاف. ويكمن التحدي في وضع آلية من شأنها أن تضم جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية في تعهد متعدد الأطراف يقودها إلى نزع السلاح النووي على الصعيد العالمي.

وتؤيد الفلبين الرأي القائل بأنه لا سلام بدون ثقة. ولن يكون بإمكان المجتمع الدولي أن يتوقع مشاركة كاملة لحائزي الأسلحة النووية في تعهد متعدد الأطراف باتجاه نزع السلاح النووي على الصعيد العالمي إلا إذا ساد مناخ من الثقة والطمأنينة.

ويجب توافر شروط مسبقة معينة لتعزيز مناخ الثقة والاطمئنان، الأول هو الفهم المشترك لأين يأتي حائزو

منطقة الشرق الأوسط غير الطرف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. إن برنامجه غير القانوني للأسلحة النووية، الذي تلقى المساعدة من الولايات المتحدة وفرنسا، يهدد بشكل خطير الأمن والسلام على الصعيدين الإقليمي والدولي ويعرض للخطر نظام عدم الانتشار.

إن حالة التقاعس المفروضة على مجلس الأمن على مدى العقود العديدة الماضية في ما يتعلق بالتصدي لبرنامج النظام الصهيوني النووي المعروف للقاصي والداني، هي التي أعطت الجرأة لهذا النظام لكي يقر صراحة بحيازته غير القانونية للأسلحة النووية التي أدانتها في حركة عدم الانحياز.

في الختام، أود أن أكرر مرة أخرى أن إيران، بوصفها ضحية للأسلحة الكيميائية، ستسعى بقوة إلى تحقيق الهدف المتمثل في بناء عالم خال من أسلحة الدمار الشامل.

السيد دافيد (الفلبين) (تكلم بالإنكليزية): في البداية، أود أن أعلن أن الفلبين تؤيد بيان حركة عدم الانحياز الذي ألقاه بالنيابة عنها ممثل إندونيسيا.

إن موضوع المناقشة المواضيعية الحالية هام جداً لأمن جميع الدول الأعضاء. وتعتقد الفلبين أن إزالة الأسلحة النووية هي الضمان الوحيد لعدم استعمال هذه الأسلحة أو التهديد باستعمالها - أو هو السبيل الوحيد لإنقاذ البشرية من ذلك. وبالتالي يجب على المجتمع الدولي أن يتحرك مستعينا بكل ما في وسعه حشده من إرادة سياسية من أجل تخليص العالم من الأسلحة النووية بصورة نهائية وإنقاذ كوكب الأرض والإنسانية. ويوفر المناخ السياسي العالمي الحالي للبلدان أفضل فرصة لإحراز تقدم نحو تحقيق تلك الغاية.

وتدرك الفلبين أن إزالة الأسلحة النووية لن تحدث بين عشية وضحاها. ومع ذلك، فهي مقتنعة بأن تحقيق الهدف سيكون في متناول اليد في المستقبل القريب،

وتنظر الفلبين إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية باعتبارها حجر الزاوية في نظام عدم الانتشار ونزع السلاح النووي، وتدرك أنه لن يمكن إحراز تقدم بشأن المعاهدة إلا عن طريق إحراز تقدم بشأن الركائز الثلاث، وهي، نزع السلاح النووي وعدم الانتشار النووي والاستخدام السلمي للطاقة النووية.

ولذلك، من المهم التوصل إلى اتفاق بشأن تدابير ملموسة في مجال نزع السلاح النووي نظراً لعلاقته التي لا تنفصم بعدم الانتشار. والطريق الأكيد باتجاه عدم الانتشار هو الإزالة الكاملة للأسلحة النووية. وتأمل الفلبين أن يتمكن مؤتمر استعراض عام ٢٠١٠ للدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية من تصحيح مسار "سفينة" معاهدة عدم الانتشار ورسم مسار باتجاه غايتنا المنشودة، أي عالم خال من الأسلحة النووية، حيث تسخر الطاقة النووية للاستخدامات السلمية فقط.

الرئيس (تكلم بالاسبانية): قبل أن أعطي الكلمة للمتكمّل التالي، أود أن أذكر الممثلين أن الساعة السادسة مساء اليوم هي الموعد النهائي المحدد لتقديم مشاريع القرارات. كما أود أن أناشد الممثلين وأولئك الموجودين في القاعة الحفاظ على النظام والتزام الصمت أثناء مداوات هذه اللجنة.

السيدة شيلي (الجمهورية العربية الليبية): سبق لوفدنا أن تكلم خلال الجلسة العامة، إلا أن لدينا بعض الملاحظات التي نود التأكيد عليها في هذا الجزء من المناقشة المواضيعية.

يضم وفد بلادي صوته لما جاء في بيان حركة عدم الانحياز.

وفي ما يتعلق بالمناقشة المواضيعية لبند السلاح النووي، فما زالت الدول النووية تحتفظ بترسانات هائلة من

الأسلحة النووية من حيث مخزونها من الأسلحة النووية ومنظومات إيصالها. والثاني هو وجود نظام دقيق يعتمد عليه للإبلاغ بشأن نزع السلاح النووي على الصعيد العالمي إلى جهاز أو كيان دولي مقبول. وأخيراً، لا بد أن يكون هناك آلية تمكن الجميع من التحقق بشكل كامل من الإجراءات المتخذة سعياً إلى نزع السلاح النووي على الصعيد العالمي.

هناك علامات وتطورات إيجابية بشأن نزع السلاح النووي وعدم الانتشار النووي. لقد عقد مجلس الأمن جلسة رفيعة المستوى بشأن هذا الموضوع يوم ٢٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩. وأعطت البيانات التي أدلى بها زعماء العالم مؤخراً أولوية وأهمية لهذه المسألة. وترحب الفلبين بهذه البيانات والإعلانات التي تدعو إلى عالم خال من الأسلحة النووية. لكنها سترحب أكثر باتخاذ مزيد من الإجراءات الملموسة والخطط المحددة بشأن كيفية تحقيق هدف نزع السلاح على الصعيد العالمي.

وتؤيد الفلبين الدعوات لعقد مؤتمر دولي لتحديد طرق ووسائل إزالة الأخطار النووية في أسرع وقت ممكن، وضرورة إنجاز صك ملزم قانوناً بشأن الضمانات الأمنية.

وتؤكد الفلبين أهمية المناطق الخالية من الأسلحة النووية إسهاماً في نزع السلاح النووي وعدم الانتشار.

وتؤيد الفلبين بقوة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، وتود أن ترى المعاهدة وقد دخلت حيز النفاذ في أسرع وقت ممكن. وفي هذا الصدد، تحث الفلبين مرة أخرى دول المرفق الثاني التسع على التصديق على المعاهدة.

وتأمل الفلبين في أن يتمكن مؤتمر نزع السلاح عندما يستأنف عمله في كانون الثاني/يناير ٢٠١٠، من الانتقال على الفور إلى مرحلة متقدمة عن طريق الحسم السريع للمسائل المتعلقة ببرنامج عمله وأن يبدأ عملية التفاوض على معاهدة بشأن المواد الانشطارية في أقرب وقت ممكن.

ونأمل أن تقتزن هذه الخطوات المعلنة بتدابير عملية ملموسة، إذ أن إزالة الأسلحة النووية بالكامل هو الضمان المطلق الوحيد بأن هذه الأسلحة لن تستخدم أو يهدد باستخدامها. وإلى أن يتحقق هذا الهدف، ينبغي العمل على إبرام صك دولي غير مشروط وملزم قانوناً لضمان أمن الدول غير الحائزة للأسلحة النووية ضد استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها ضدها.

وفي ما يتعلق بعدم الانتشار، نرى أنه هدف يعزز عملية نزع السلاح النووي، وأن عدم الانتشار لا بد أن يشمل العنصرين الأفقي والعمودي. وينبغي أن نأخذ في الاعتبار أن التهديد الأكبر لعدم الانتشار هو عدم تحقيق عالمية معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وبصفة خاصة في الشرق الأوسط، الأمر الذي أتاح لإسرائيل تطوير قدراتها النووية العسكرية خارج أي منظومة رقابة دولية.

إن عدم انضمام إسرائيل إلى هذه المعاهدة ورفضها إخضاع جميع منشآتها النووية لاتفاق الضمانات الشامل للوكالة الدولية للطاقة الذرية يشكل تهديداً لعالمية هذا الصك الدولي. وهو بكل تأكيد تهديد للسلم والأمن على الصعيدين الإقليمي والدولي وانتهاك للقرارات الدولية، وأولها قرار مجلس الأمن ٤٨٧ (١٩٨١). وبسبب موقف أحد الأعضاء المعارض للاقتراح الليبي، لم يتضمن مشروع القرار المعروض علينا إشارة إلى قرار الشرق الأوسط الذي اعتمدته مؤتمر استعراض وتمديد المعاهدة لعام ١٩٩٥ بخصوص إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط، والذي لم يتم تنفيذه حتى الآن بسبب رفض إسرائيل التخلي عن أسلحتها النووية، بما يهدد اندلاع سباق للتسلح النووي لا تحمد عقباه. إن هذه المواقف لا تساعد مجلس الأمن في إنجاز المهام المناطة به وفقاً للميثاق.

الأسلحة النووية ووسائل إيصالها، مع استمرار وجود العقيدة التي تستند إلى استراتيجية الردع النووي. واكتفى مجلس الأمن بالنظر في مسائل عدم الانتشار فقط، رغم أن عدم الانتشار النووي ونزع السلاح النووي وجهان لعملية واحدة، وينبغي العمل على تحقيق الترابط والتوازن بينهما، لأن تركيز الجهود على عدم الانتشار النووي، خاصة الأفقي، والتقليل من الأهمية الموازية لنزع السلاح النووي لا يمكن بأي حال من الأحوال أن يخدم الهدف الأسمى الذي نصبو إليه جميعاً بإخلاء العالم من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل الأخرى.

وفي ما يتعلق بترع السلاح النووي، نطالب الدول الحائزة للأسلحة النووية بإعادة تأكيد التزامها عملياً بهذا الهدف الرئيسي لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، والتحرك نحو التنفيذ الفوري للخطوات العملية الـ ١٣ التي أقرها مؤتمر استعراض عام ٢٠٠٠ للدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، كأساس لقياس التقدم المحرز في هذا المجال، بشكل خاضع للتحقق وغير قابل للتراجع، بما في ذلك تحقيق خفض ملموس في الترسانات النووية الحالية كمرحلة أولى، والامتناع عن إنتاجها، وصولاً إلى التخلص التام من المخزون من هذه الأسلحة.

وليبيا ترحب كل الترحيب بالرؤية المطروحة حالياً على الساحة الدولية بشأن إقامة عالم خال من الأسلحة النووية، والتي عززتها مبادرة الولايات المتحدة الأمريكية بالسعي إلى تحقيق هذا الهدف، والدخول في مفاوضات جادة مع الاتحاد الروسي للحد من الأسلحة الاستراتيجية، والتحرك الإيجابي نحو التصديق على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، وبدء المفاوضات بشأن التوصل إلى معاهدة لحظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض الأسلحة النووية تكون قابلة للتحقق.

لشعوب العالم كافة. ونأمل أن تتحمل الدول الحائزة على الأسلحة النووية مسؤولياتها في هذا المجال.

السيد أكرم (باكستان) (تكلم بالإنكليزية): يعلن وفدي تأييده للبيان الذي أدلى به ممثل إندونيسيا بالنيابة عن حركة عدم الانحياز في المناقشة المخصصة للأسلحة النووية.

من الجدير بالذكر أن الجمعية العامة اعترفت في دورتها الاستثنائية الأولى المكرسة لنزع السلاح بأن الأسلحة النووية تشكل خطرا يهدد بقاء الجنس البشري. واتفقت على أن نزع السلاح وتحديد الأسلحة، خاصة في ميدان الأسلحة النووية، كانا عاملين أساسيين لمنع خطر الحرب النووية ولتقوية السلم والأمن الدوليين. إن أفضل دفاع ضد الاستعمال الممكن لأسلحة الدمار الشامل يكمن في التصفية التامة لتلك الأسلحة. إلا أننا شهدنا تضعف تدريجيا لتوافق الآراء ذاك وتنصلا من الدول الرئيسية الحائزة على الأسلحة النووية من الالتزام بأهداف الدورة الاستثنائية.

ومن منظور واقعي، يتطلب نزع السلاح النووي العام الكامل أولا وقبل كل شيء جهودا عملية مخصصة لخلق بيئة مشجعة للسلم والأمن من خلال حل القضايا الكامنة وراء سباق التسلح النووي والتقليدي على المستويين الإقليمي والعالمي. إن النظام الدولي السلمي والمستقر لا يمكن بناؤه إلا على مبادئ الأمن المتساوي لجميع الدول. وما من دولة يمكنها أن تحقق أمنها على حساب انعدام أمن الدول الأخرى.

وتتيح تجربة جنوب آسيا مثالا ممتازا على التهديد المخطط بالسلم والأمن على الصعيدين الإقليمي والعالمي الناجم عن المنازعات الإقليمية والتباينات في مستويات القوة، مما يدفع بدول الإقليم إلى امتلاك الأسلحة النووية. وباكستان وجدت نفسها مضطرة إلى السعي إلى كفالة أمنها في تلك البيئة اعتمادا على الردع النووي عند المستوى الأدنى

وكما حرصنا على عدم انتشار الأسلحة النووية ينبغي لنا ألا ننسى الحق غير القابل للتصرف لجميع الدول الأطراف في معاهدة عدم الانتشار في الاستخدام السلمي للطاقة النووية وفي الحصول عليها وتطوير تقنياتها. وفي هذا الصدد نؤكد أن الوكالة الدولية للطاقة الذرية هي السلطة المختصة الوحيدة المسؤولة عن التحقق والتأكد من امتثال الدول الأطراف لاتفاقات ضماناتها التي تنفذها وفاء لالتزاماتها بموجب المعاهدة، وذلك للحيلولة دون تحويل الطاقة النووية للاستخدامات السلمية إلى الأسلحة النووية وغيرها من أجهزة التفجير النووي. والوكالة تشكل أيضا مركز التنسيق العالمي للتعاون التقني في المجال النووي.

وترى ليبيا أن الدخول في أي تعاون سلمي أو عسكري بين الدول الأطراف في معاهدة عدم الانتشار ودول غير أطراف فيها إنما يمثل خرقا صريحا لنص وروح وأهداف معاهدة عدم الانتشار النووي. وهذا التعاون لا يشجع على تحقيق عالمية المعاهدة، بل يضر بفرص تحقيق العالمية في الأساس، ويهدد مصداقية المعاهدة بصورة تتنافى بقوة مع المعاهدة ومبادئها وفعاليتها.

في الختام، نؤكد أن الأمن والسلم الدوليين لا يتحققان من خلال الأسلحة النووية أو أسلحة الدمار الشامل الأخرى أو التهديد باستخدامها، وإنما بترسيخ مبادئ الحوار والتفاهم والاحترام المتبادل وإقامة العدل وتعزيز التعاون المثمر بين الدول، وهو ما أدركته ليبيا حين بادرت بمحض إرادتها بإعلانها في ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣ عن التخلص من جميع المعدات والبرامج التي قد تؤدي إلى إنتاج أسلحة محظورة دوليا.

وتدعو ليبيا جميع الدول، دون استثناء، إلى أن تحذو حذوها، وتتطلع في الوقت ذاته إلى أن تعيش في أمن وسلام، بعيدا عن تهديد أسلحة الدمار الشامل، وهو ما تتمناه

في ميدان نزع السلاح، من أن يستهل مفاوضات مضمونية بشأن جميع المسائل الأساسية الأربع على جدول أعماله، يمكنها أن تبرهن على إرادتها السياسية والتزامها بقضية نزع السلاح النووي وإخلاصها لها. ولو توفرت رغبة مخلصه حقاً في تحقيق نزع السلاح النووي، فإن من المدهش أن يقال لنا في مؤتمر نزع السلاح إنه، باستثناء مسألة واحدة، فإن الوقت لم يحن بعد للمفاوضات بشأن المسائل الأساسية الأخرى، أي، نزع السلاح النووي وضمانات الأمن السلبية ومنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي.

إن نزع السلاح العام الكامل، بما في ذلك نزع السلاح النووي، هو سبب تأسيس مؤتمر نزع السلاح. وبالتالي فإنه ينبغي أن يكون الموضوع المحوري لعمل المؤتمر. إن هدف نزع السلاح، وليس منع الانتشار فقط، يجب أن يكون العامل الفاصل لإجراء المفاوضات على معاهدة بشأن الموارد الانشطارية. وحتى تصبح المعاهدة المقترحة تدبيراً أصيلاً من تدابير نزع السلاح النووي، فإنها يجب أن تعالج مسألة إنتاج المواد الانشطارية بكاملها - الماضي والحاضر والمستقبل - على الصعيدين الإقليمي والعالمي كليهما.

والاكتفاء بمجرد وقف إنتاج المواد الانشطارية في المستقبل لن يؤدي سوى إلى تجميد أوجه الاحتلال القائمة بين المخزونات وإضفاء طابع رسمي عليها. ولن يخدم قضية نزع السلاح أو هدف تحقيق الاستقرار الدولي والإقليمي. وبالنسبة للقوى النووية الرئيسية التي تتوفر على مخزونات قائمة للمواد الانشطارية، لن تترتب أية تكاليف على دعم هذه المعاهدة.

وينبغي ألا نسمح للبيئة الدولية الإيجابية المؤاتية لنزع السلاح بإخفاء بعض الحقائق المؤسفة. ويجب الإقرار بأن أكبر تهديد لسلامة ومصداقية نظام عدم الانتشار هو وجود

الذي يمكن الاعتماد عليه. مع ذلك نظل ملتزمين بمتابعة مقترحاتنا بهدف تأمين الاستقرار الإقليمي وحل المنازعات المتعلقة.

وعلى الصعيد الإقليمي تشكل التجليات الأخيرة بالالتزام بأهداف نزع السلاح النووي من قبل أكبر الحائزين على الأسلحة النووية تطوراً مشجعاً. إلا أن تحقيق هدف نزع السلاح النووي يتطلب إجراءات ملموسة. والأقوال يلزم ترجمتها إلى أفعال. أما خطب الماضي الرنانة الجوفاء فإنها عادت لا تكفي. ويحدونا الأمل، بعد انتظار طويل، أن يكون التشديد المحدد على نزع السلاح النووي تعبيراً عن رغبة مخلصه من جانب الدول الرئيسية في العمل باتجاه تحقيق ذلك الهدف وعن إيمانها بأن الوقت قد حان لاتخاذ إجراءات مجدية في هذا المضمار.

وفي الوقت ذاته يلزم أن تبرهن الدول النووية الرئيسية على أن التزامها بترع السلاح النووي لن يتخلف عن ركب تدابير منع الانتشار والحد من الأسلحة ولا عن الحاجة إلى منع حدوث سباق تسلح في مجالات جديدة مثل الفضاء الخارجي. والدول النووية الرئيسية يلزمها أيضاً أن تعالج الشواغل الأمنية للدول غير الحائزة للأسلحة النووية بتقديم ضمانات لتلك الدول بأن الأسلحة النووية لن تستخدم ضدها. فالواقع السائد هو أنه رغم حقيقة أن تلك التدابير لن تكلف الدول الحائزة للأسلحة النووية شيئاً، فإن تلك الدول امتنعت حتى الآن عن التعهد بأي التزام في ذلك الصدد.

روح تعددية الأطراف والاتفاقات المتفاوض عليها على الصعيد المتعدد الأطراف والمقبولة عالمياً وغير التمييزية تتيح أفضل طريقة للمضي قدماً نحو تحقيق هدف نزع السلاح ومنع الانتشار. وإن الدول الأعضاء، بتمكينها مؤتمر نزع السلاح، وهو المحفل التفاوضي المتعدد الأطراف الوحيد

الوطنية إلى التأكد من كفاية وموثوقية الترسانات القائمة لتلبية الاحتياجات الدفاعية في المستقبل.

وعلاوة على الكيل بمكيالين والازدواجية، يشكل الطابع المقيد لبعض الترتيبات المتعلقة بمراقبة الصادرات عائقاً أمام التنفيذ العالمي لمعايير عدم الانتشار. وبينما يتوقع أعضاء الترتيبات الحصرية لمراقبة الصادرات تطبيق الجميع لمعايير عدم الانتشار التي اعتمدها، فإنهم غير مستعدين لفتح هذه الترتيبات حتى تتمكن دول أخرى من الاستفادة من تبادل أفضل الممارسات والتجارب. والواقع أنهم يريدون حماية مصالحهم التجارية من خلال ترتيبات حصرية لا يمكن الانتقاص منها. وسيمكن تحقيق هدف عدم الانتشار على نحو أفضل باعتماد معايير لمراقبة صادرات الأسلحة عن طريق مفاوضات متعددة الأطراف واتخاذ نهج تعاوني يقوم على الشراكات غير التمييزية والجامعة.

السيد بونوماريف (بيلاروس) (تكلم بالروسية): كانت جمهورية بيلاروس من أوائل بلدان الاتحاد السوفياتي السابق التي تتخلى عن حقها في حيازة الأسلحة النووية. وبالتالي، فإنها تولي أهمية خاصة للمسائل المتعلقة بترع السلاح النووي. وفي ذلك الصدد، نلاحظ مع شعور بالارتياح أن نزع السلاح النووي مدرج الآن في صدارة جدول أعمال نزع السلاح، وأن الجهود المتعددة الأطراف في ذلك المجال قد تعززت.

وقد لاحظنا باهتمام بالغ الجلسة التي عقدها مجلس الأمن بشأن المسائل المتعلقة بعدم الانتشار ونزع السلاح. وأرسى القرار ١٨٨٧ (٢٠٠٩)، الذي اتخذ بالإجماع في تلك الجلسة، معياراً جديداً لعدم انتشار الأسلحة النووية ونزع السلاح النووي. وفي الوقت ذاته، نحن على اقتناع بأنه يجب على الدول الحائزة للأسلحة النووية ألا تتوقف

الكيل بمكيالين والنهج التمييزية التي تتبعها الدول الأكثر بلاغة فيما يتعلق بتعزيز نظام عدم الانتشار. وقد ازداد هذا الكيل بمكيالين استفحالاً بفعل الإجراءات التي اتخذتها هذه الدول مؤخراً مما شكل تراجعاً تاماً عما يسمى بقواعدها المعنية بعدم الانتشار. وقد قوضت هذه الحالة نظام عدم الانتشار وحولته إلى مهزلة.

وترى باكستان أن ذلك الكيل بمكيالين أوجد بيئة خطيرة من خلال تقويض الاستقرار الاستراتيجي في جنوب آسيا. ومن دواعي السخرية حقاً أن تُدعى باكستان إلى الانضمام إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية والتخلي عن قدرتها النووية الرادعة، على نحو ما اقترحته بعض الوفود في هذه اللجنة. ونحن نرفض بشدة تلك الصفات.

وقلماً يرفع مُنْظَرُ عدم الانتشار هؤلاء أصواتهم للتنديد بوجود آلاف الأسلحة النووية في حالة تأهب قصوى بجائزة حلفائهم. غير أن كبار قساوسة عدم الانتشار هؤلاء، بينما يقدمون الصفات للدول الأخرى في تجاهل لضرورتها الأمنية، غير مستعدين أنفسهم للتخلي عن ممتلكاتهم للأمن النووي أو لحظر نشر الأسلحة النووية على أراضيهم.

ويبدو أن الدول التي لها سجل فيما يتعلق بالمشاركة عمداً في تفجيرات التجارب النووية تكاد تكون غير مؤهلة لتقديم المواعظ بشأن عدم الانتشار. وعلاوة على ذلك، يحلو لتلك الدول التي تعطي لأنفسها الحق في اتخاذ نهجها نحو مسائل تحديد الأسلحة ونزع السلاح استناداً إلى ترتيبات الأمن الوطني لديها أن تتجاهل الحق ذاته للدول الأخرى. وفي الحقيقة، إن المعاهدات بشأن حظر بعض أنواع الأسلحة، وحظر التجارب أو عمليات الوقف الاختياري لإنتاج المواد الانشطارية لم يتم التفاوض والاتفاق عليها من لدن بعض الدول إلا عندما فقدت هذه الأسلحة أهميتها بالنسبة لهذه البلدان أو عندما تؤدي عمليات استعراضها

نزع السلاح وعدم الانتشار على الصعيد الدولي. ونلاحظ مع شعور بالارتياح نية الاتحاد الروسي والولايات المتحدة إبرام اتفاق جديد ملزم قانوناً بشأن مواصلة تخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية والحد منها.

وتتعلق آمالنا أيضاً باستئناف العملية التفاوضية في مؤتمر نزع السلاح بجنيف في مطلع عام ٢٠١٠. وستبذل بيلاروس، باعتبارها أحد رؤساء المؤتمر في عام ٢٠١٠، قصارى جهدها لكفالة أن يتمكن المؤتمر من أن يبدأ عمله الموضوعي. وبعد نجاح المؤتمر في عام ٢٠٠٩ في التوصل، بعد ١٠ سنوات من الجمود، إلى اتفاق بشأن برنامج عمله، بما في ذلك ولاية لإجراء مفاوضات بشأن عقد معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية، غير تمييزية وفعالة ويمكن التحقق منها على الصعيد الدولي، لا يمكن الآن أن نقف مكتفياً الأيدي أو نتقاعس في عام ٢٠١٠.

ونعتقد أن إجراء مفاوضات بشأن عقد معاهدة تروم حظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية أو الأجهزة النووية الأخرى يشكل خطوة منطقية وواقعية على مسار نزع السلاح. ومما لاشك فيه أن هذه الخطة ستسهم إسهاماً جوهرياً في تعزيز الشفافية لتمكيننا من المضي قدماً صوب هدف تخليص البشرية من التهديد النووي.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثل تايلند ليتولى عرض مشروع القرار A/C.1/64/L.23.

السيد سينهاسيني (تايلند) (تكلم بالإنكليزية): بالنيابة عن الدول العشر الأعضاء في رابطة أمم جنوب شرق آسيا، وهي إندونيسيا، بروني دار السلام، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، سنغافورة، الفلبين، فييت نام، كمبوديا، ماليزيا، ميانمار وبلدي تايلند، يشرفني أن أعرض مشروع القرار A/C.1/64/L.23، المعنون "معاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في جنوب شرق آسيا

عند ذلك الحد وأن تتخذ تدابير فعالة صوب نزع السلاح النووي.

وسيشكل مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠١٠ لهذه الدول فرصة أخرى للقيام بذلك. ويجب على الدول المشاركة أن تتخذ خطوات هامة لتفادي ذلك النوع من الفشل الذي شهدناه في مؤتمر استعراض المعاهدة لعام ٢٠٠٥. ووفقاً لذلك، ستقوم الحاجة إلى بذل جميع الجهود اللازمة لإيجاد بيئة من الثقة وتعددية الأطراف الفعالة في المؤتمر المقبل لكفالة نجاحه. ونأمل أن تتجسد بصورة متوازنة في الوثيقة الختامية للمؤتمر جميع الأركان الثلاثة لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية: أي نزع السلاح، وعدم الانتشار واستخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية.

ويجب على بعض الدول أن تتخذ خطوات فعالة لكفالة التعجيل ببدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، التي سيكون لها أيضاً أثر إيجابي على تعزيز نظام نزع السلاح النووي. وندعو الدول التي لم تصادق بعد على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية إلى اتخاذ كل التدابير الممكنة للقيام بذلك بدون شروط مسبقة.

ويشكل تعزيز الثقة المتبادلة فيما بين الدول - الحائزة للأسلحة النووية وغير الحائزة لها على السواء - الأولوية القصوى لإحراز مزيد من التقدم صوب بناء عالم خال من الأسلحة النووية. ونعتقد أن أهم تدبير لبناء الثقة هو تقديم ضمانات أمنية سلبية ملزمة قانوناً إلى الدول غير الحائزة للأسلحة النووية وكفالة الامتثال غير المشروط للاتفاقات التي تم التوصل إليها بالفعل في هذا المجال.

وتستجيب بيلاروس، باعتبارها دولة طرفاً في معاهدة تخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية، على نحو إيجابي لجميع المبادرات التي تسهم بصورة حقيقية في جهود

ويبدو أن الزخم قد تزايد مؤخرًا فيما يتعلق بجهود نزع السلاح على الصعيد العالمي، بهدف بناء عالم خال من الأسلحة النووية في آخر المطاف. ومشروع القرار المتعلق بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في جنوب شرق آسيا يقدم في ذلك السياق العالمي المتسم بتجديد التفاؤل لكن مع توخي الحذر. واعتماد مشروع القرار في الجمعية العامة سيزيد تعزيز جهودنا لتحقيق أهداف معاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في جنوب شرق آسيا والمساعدة على توفير منطقة أكثر أمنًا لشعوبها. ومن المهم على نحو مماثل أن اعتماد مشروع القرار ينبغي أن يسهم أيضًا في الجهود العالمية لتعزيز نزع السلاح النووي، وعدم انتشار الأسلحة النووية، واستخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية.

وترغب جميع الدول العشر الأعضاء في رابطة أمم جنوب شرق آسيا أن يتم الإقرار بأن معاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في جنوب شرق آسيا تسهم على نحو هام في تحقيق الهدف المشترك المتمثل في بناء عالم خال من الأهداف النووية. وسيساعد تأييد الجميع لمشروع القرار هذا، وتأييد المعاهدة ذاتها، في إظهار العزم المشترك لجميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة على تحقيق ذلك الهدف. ونحن ممتنون للتأييد القوي الذي حظي به هذا القرار في الدورة الثانية والستين للجمعية العامة. وفي الدورة الحالية، نعرب عن امتناننا الخاص للبلدان من مختلف مناطق العالم على تقديمها لمشروع القرار. وتنطلع إلى الحصول على تأييد قوي من اللجنة الأولى.

السيد مارتشيك (النمسا) (تكلم بالإنكليزية):
بما أن هذه أول مرة أخذ فيها الكلمة، أود أن أهنئكم على انتخابكم، سيدي الرئيس، وأن أشكركم وأعضاء المكتب الآخرين على العمل الممتاز الذي قمتم به حتى الآن، وأنا على يقين بأنكم ستواصلونه. كما أود أن أشكر وكيل

(معاهدة بانكوك)، والمقدم في إطار البند ٩٦ (ج) من جدول الأعمال.

وقد وُقِّع على معاهدة بانكوك في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥ وتم بدء نفاذها في آذار/مارس ١٩٩٧. ويشكل إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في جنوب شرق آسيا دليلًا على الإصرار القوي للدول العشر الأعضاء في رابطة أمم جنوب شرق آسيا على تحقيق الأهداف المشتركة على الصعيدين الإقليمي والعالمي المتمثلة في تعزيز نزع السلاح النووي، وعدم الانتشار واستخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية. ونرى أن تحقيق تلك الأهداف سيسهم في تعزيز السلم والأمن الإقليميين والدوليين.

وتتجسد الأهمية التي نوليها لهذه المسألة في ميثاق رابطة أمم جنوب شرق آسيا، الذي بدأ نفاذه في كانون الأول/ديسمبر من العام الماضي. وتشير المادة ١ من الميثاق بوضوح إلى أنه سيتم الحفاظ على جنوب شرق آسيا باعتبارها منطقة خالية من الأسلحة النووية ومن جميع أسلحة الدمار الشامل الأخرى. ولكفالة قدرة الدول الأطراف على تحقيق الأهداف والمرامي المحددة في المعاهدة، اعتمدت اللجنة المعنية بالمنطقة الخالية من الأسلحة النووية في جنوب شرق آسيا في الاجتماع الذي عقده في عام ٢٠٠٧ خطة عمل تحدد التدابير والإجراءات الملموسة لتعزيز تنفيذ المعاهدة. وسيواصل ذلك الأمر تعزيز الجماعة السياسية والأمنية التابعة لرابطة أمم جنوب شرق آسيا، وسيسهم في الحفاظ على بيئة أمنية سلمية ومستقرة في جنوب شرق آسيا وفي منطقة آسيا والمحيط الهادئ قاطبة. وقد نفذت رابطة أمم جنوب شرق آسيا منذئذ خطة العمل، التي تشمل تعزيز الاتصالات مع المناطق الأخرى الخالية من الأسلحة النووية والمنظمات الدولية ذات الصلة، وعقد حلقات دراسية لتعزيز السلامة النووية.

فريدة ومتاحة في الوقت المناسب للاستفادة من الزخم الجديد صوب نزع السلاح النووي وتجسيده في نتيجة المؤتمر. وبالنسبة للمؤتمر وما بعده، حددت النمسا عددا من الأهداف العامة التي نرى أنه لا بد من تعزيزها.

فيما يتعلق بالمؤسسات والصكوك، تؤيد النمسا فكرة إبرام اتفاقية عالمية للأسلحة النووية مزودة بآلية متطورة للتحقق بغية كفالة استحالة التراجع عن التخفيضات في الترسانات النووية. وإلى حين بدء نفاذ هذه المعاهدة، ستظل معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ركيزة النظام النووي الدولي. غير أنه يجب تزويد المعاهدة بقاعدة مؤسسية قوية وفعالة لكي تتمكن من مواجهة التحديات العديدة القائمة. كما ستعمل النمسا مع مؤيدين آخرين وستضعف جهودها لكفالة التعجيل ببدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. ويمكن لتجديد الولايات المتحدة التزامها بدعم معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية أن يعطي زخما هاما لتلك الجهود. وندعو جميع دول المرفق ٢ الأخرى إلى إبداء قيادة مماثلة والمصادقة على المعاهدة.

واقترانا بتلك الجهود، يجب على الدول التي تتوفر على الترسانات النووية أن تتوقف عن استحداث الأسلحة النووية أو تحسينها النوعي، لأن ذلك سيتنافى مع روح الالتزام ببناء عالم خال من الأسلحة النووية.

وستواصل النمسا أيضا دعم إبرام معاهدة شاملة لوقف إنتاج المواد الانشطارية، مما سيسهم بصورة كبيرة في نزع السلاح النووي. وقد طورت تقنيات موثوقة للرصد والتحقق على مدى السنوات القليلة الماضية. والوكالة الدولية للطاقة الذرية على استعداد لتقديم إسهامات هامة في ذلك الصدد. وباعتبار النمسا الرئيس الحالي لمؤتمر نزع السلاح، فقد أعربت، بمعية رؤساء المؤتمر الآخرين لعام ٢٠٠٩، عن

الأمين العام دوارتي وهانيلور هوب وفريقيهما، على عملهما الممتاز لدى مساعدتنا في جهودنا وفي المضي قدما بجدول أعمال نزع السلاح المتعدد الأطراف.

وتؤيد النمسا تماما البيان المتعلق بهذه المسألة المواضيعية الذي أدلى به ممثل السويد بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي. غير أنني أود أن أثير ثلاث نقاط أولاها العديد من الممثلين بالفعل أهمية خاصة في بياناتهم على مدى الأيام الماضية.

أولا، وفيما يتعلق بالزخم الجديد صوب بناء عالم خال من الأسلحة النووية، فإن الهدف المتمثل في الإزالة الكاملة للأسلحة النووية في آخر المطاف قد أعيد إدراجه في الأشهر الأخيرة في جدول الأعمال العالمي. ودل مؤتمر قمة مجلس الأمن الذي ترأسه الرئيس أوباما في الشهر الماضي على نية الولايات المتحدة في الاضطلاع بالقيادة، بالاستفادة من الالتزام الذي قطعه على نحو مشترك مع الاتحاد الروسي في وقت سابق من هذا العام بإهاء المفاوضات بنهاية عام ٢٠٠٩ بشأن اتفاق جديد خلفا لمعاهدة الأسلحة الهجومية الاستراتيجية يتم بموجبه تخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية النووية والحد منها. وقرار مجلس الأمن ١٨٨٧ (٢٠٠٩)، الذي اتخذ بالإجماع، يكرس التزاما من لدن المجلس - بما في ذلك الأعضاء الخمسة الدائمون، الذين يتحملون مسؤولية خاصة في هذا الصدد - بإنشاء عالم خال من الأسلحة النووية. ويجب على المجتمع الدولي، بالمشاركة الحيوية للمجتمع المدني، أن يعمل على كفالة عدم نسيان هذا الالتزام، أو تفسيره بصورة انتقائية أو الإخلال به. كما يجب عليه أن يسعى إلى كفالة عدم تأجيله إلى أجل غير مسمى.

وتتعلق النقطة الثانية التي أود أثيرها بمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. فالمعاهدة تقع اليوم في صلب النظام العالمي لنزع السلاح النووي وعدم انتشار الأسلحة النووية. وسيشكل مؤتمر استعراض المعاهدة في العام المقبل فرصة

الرسمية للدول الحائزة للأسلحة النووية، أصبحت الحاجة أكثر إلحاحا إلى وضع رؤية طويلة الأجل لمعالجة مشاكل عدم الانتشار. وبالنظر إلى أن الجهود المبذولة لترع السلاح وعدم الانتشار هي جهود متعاضدة في طابعها، من الأهمية بمكان كفالة عدم عرقلة أي تقدم صوب نزع السلاح النووي، بأي شكل من الأشكال، بفعل المخاوف إزاء عدم الانتشار.

وتشكل الإزالة التامة للأسلحة النووية الضمانة الوحيدة المطلقة ضد العواقب الوخيمة الناجمة عن استخدام هذه الأسلحة. وينبغي أن يكون ذلك هو هدفنا النهائي - أي الحظر التام لتلك الأسلحة بنفس الطريقة التي اتفقت بها الدول على حظر أسلحة الدمار الشامل الأخرى، التي يمكن أن تتسبب في المعاناة الإنسانية، وانهايار الاقتصادات، وتعرض البيئة ومستقبل بقاء كوكبنا للخطر.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطى الكلمة لممثل جمهورية إيران الإسلامية ليتولى عرض مشروع القرار A/C.1/64/L.6.

السيد نجفي (جمهورية إيران الإسلامية) (تكلم بالإنكليزية): آخذ الكلمة لأعرض أمام اللجنة مشروع القرار المعنون "متابعة الالتزامات في مجال نزع السلاح النووي المتفق عليها في مؤتمري الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة لعامي ١٩٩٥ و ٢٠٠٠"، الوارد في الوثيقة A/C.1/64/L.6. وهذا ثالث مشروع قرار من نوعه يقدم إلى اللجنة الأولى.

إن معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، باعتبارها ركيزة نزع السلاح النووي وعدم انتشار الأسلحة النووية بجميع جوانبه، كان من المقرر أصلا إنفاذها لفترة ٢٥ سنة. وقد قام مؤتمر الدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض وتمديد المعاهدة لعام ١٩٩٥ بتمديد المعاهدة في إطار مجموعة من الاتفاقات والالتزامات

عزمهم على مواصلة تعزيز ذلك الهدف. ونتطلع إلى البدء على نحو جدي بالمفاوضات في بداية العام المقبل.

وتتصل النقطة الثالثة والأخيرة التي أود أن أتناولها بعدم الانتشار. أتفق تماما مع زميلي ممثل الولايات المتحدة، الذي ذكر في وقت سابق أن بناء عالم خال من الأسلحة النووية يتطلب نظاما قويا موثوقا لعدم الانتشار. وتدل التجارب النووية التي قامت بها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية والشواغل الدولية حيال برنامج إيران النووي على أن هناك الكثير مما يتعين عمله في ذلك الصدد. والواقع أنه يجب علينا جميعا أن نسهم في تعزيز قدر أكبر من الثقة والأمل في العلاقات الدولية. وتشكل الآليات الدولية للرصد والتحقق وسائل ممتازة للقيام بذلك. وعلى سبيل المثال، تؤيد النمسا إضفاء طابع عالمي على نظام ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية وتعزيزه، مما سيجعل البروتوكول الإضافي للوكالة فعلا المعيار العالمي للتحقق.

ونشيد ببدء نفاذ معاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في أفريقيا. وتشكل المناطق الخالية من الأسلحة النووية وسائل ممتازة لبناء الثقة. وهي ستكون مفيدة في مناطق أخرى، مثل الشرق الأوسط أيضا. وقد قدمت النمسا فعلا اقتراحات لتعزيز الثقة من خلال إضفاء الطابع المتعدد الأطراف على دورة الوقود النووي. فبإضفاء الطابع المتعدد الأطراف على المنتجات والتكنولوجيا الحساسة، سنكفل جميعا عدم إساءة استخدامها.

وباعتبار النمسا عضوا حاليا في مجلس الأمن، فإنها تشارك أيضا بصورة وثيقة في استعراض تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤)، ونأمل التمكن من تعزيز ذلك التنفيذ في تلك العملية.

وبينما نسعى جاهدين للإزالة الكاملة للأسلحة النووية، وفي وقت بدأ هذا الهدف يتبلور في السياسات

لاستعراضها لعامي ١٩٩٥ و ٢٠٠٠، في إطار مؤتمرات الأطراف في المعاهدة لاستعراضها ولجانها التحضيرية.

ومضمون مشروع القرار غني عن البيان، وقد أخذ جملة وتفصيلاً من الوثائق التوافقية لمؤتمرات الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة. ونص مشروع قرار هذا العام مماثل لنص مشروع قرار العام الماضي، ما عدا الاستكمال التقني والفقرة الأخيرة من الديباجة، التي تلاحظ مع شعور بالارتياح أن اللجنة التحضيرية لمؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة لعام ٢٠١٠ انتهت من وضع الترتيبات الإجرائية للمؤتمر الاستعراضي.

ونحن على ثقة بأن مشروع القرار سيحظى بتأييد أغلبية الدول الأعضاء، التي تعزز بصدق مصداقية معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وسلامتها، كما كان الحال في الدورة الأخيرة.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): بذلك تكون اللجنة الأولى قد اختتمت مناقشتها المواضيعية بشأن الأسلحة النووية.

وفي الجلسة القادمة للجنة، سنبداً بمناقشتنا المواضيعية بشأن أسلحة الدمار الشامل الأخرى. وفي تلك الجلسة، سنستمع إلى إحاطة إعلامية يقدمها المدير العام لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية.

رُفعت الجلسة الساعة ١٧/٤٠.

التي شملت، على نحو خاص، إلزام الدول الحائزة للأسلحة النووية ببذل "جهود منتظمة وتصاعدية يحدوها العزم من أجل تخفيض الأسلحة النووية على الصعيد العالمي، على أن تكون الأهداف النهائية من ذلك هي إزالة تلك الأسلحة" (NPT/CONF.1995/32، الجزء الأول، الصفحة ١٢). كما اتخذ المؤتمر قراراً بشأن الشرق الأوسط.

وفي إطار متابعة الالتزامات المتعلقة بترع السلاح النووي، اتفق مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة لعام ٢٠٠٠ بالإجماع على ١٣ خطوة عملية تتعلق بالجهود المنتظمة والتصاعدية لتنفيذ المادة السادسة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية والفقرتين ٣ و ٤ (ج) من قرار عام ١٩٩٥ بشأن مبادئ وأهداف عدم الانتشار ونزع السلاح النوويين. غير أن الالتزامات المتعلقة بترع السلاح النووي لم تُنفذ بعد، على الرغم من مضي ١٤ سنة على تمديد العمل بها إلى أجل غير مسمى، ومروا ٣٩ سنة على البدء بنفاذ المعاهدة.

وقد أعرب المجتمع الدولي مراراً وتكراراً عن قلقه حيال عدم إحراز الدول الحائزة للأسلحة النووية التقدم صوب بلوغ الإزالة الكاملة لترساناتها النووية بغية تحقيق نزع السلاح النووي. كما أعرب عن شواغل بالغة حيال استحداث أنواع وأجيال جديدة من الأسلحة النووية.

وبالنظر إلى أن مؤتمر استعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية يشكل فرصة جيدة لمساءلة الدول الحائزة للأسلحة النووية عن الوفاء بالتزاماتها المتعلقة بترع السلاح النووي، فإن مشروع القرار المعروض على اللجنة يحث الدول الأطراف في المعاهدة على متابعة تنفيذ الالتزامات المتعلقة بترع السلاح النووي، في إطار المعاهدة التي تم الاتفاق عليها في مؤتمري الأطراف في المعاهدة